الوسَطِيَّـــة
في
علـم العربيـة

إعداد

الدكتورة / سعاد حامد عبد الوهـــاب شرف

المدرس بقسم اللغويات بالكليــة

الوسطية في علم العربية

سعاد حامد عبد الوهاب شرف

قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، جامعة الأزهر ، المنصورة، مصر .

البريد الإلكتروني: Soaadsharaf@yahoo.com

الملخص:

بدأتِ الباحثة بحثها بالحديث عن تعريف الوسَطِيَّة في اللغة ، وخرجتْ منها بأنَّ الوسطِيَّة في النحو: هى المنزلة بين المنزلتين كما فرَّقَتِ الباحثة بين الوسَط بالتحريك والوسْط بالتسكين، كما تحدثتْ عن الوسطيَّة في باب المُعْرَب والمبني، وبين النكرة والمعرفة ، وبين التَّعَدِّي واللزوم ، وبين الوصل والوقف ، والوسَطِيَّة في أبواب متفرقة ، ووصلتِ الباحثة إلى أهم النتائج وهي: أنَّ الوسطِيَّة تتحقَّق بشيئين: إمَّا لأنَّها ليستْ على حدِّ هذا أو ذاك ، وإمَّا لأنَّها جمعتْ بين صفات الطرفين .

الكلمات المفتاحية: الوسطِيَّة، علم العربية ، المنزلة، المنزلتين، المعرب، النكرة، صفات الطرفين.

Moderation in Arabic Language

Soaad Hamed Abd El Wahab Sharaf

Department of linguistic, El- Azhar university, Faculty of Islamic and Arab studies, El- Mansoura, Egypt

E-Mail: Soaadsharaf @ yahoo.com

Summary

The researcher started her research by talking about moderation in language. And she concluded that the meanness in grammar is the place between the two. The researcher also distinguished between moving and mediating with analgesics. She also talked about the moderation in the door of the crossing and the building, between the definite and indefinite, between transgression and necessity, between the conjunction and the stop and the middle is in different doors. And the researcher reached the most important results which is that the moderation achieves two things either because it is not like this or that and because it combined the qualities of the two parties.

Keywords: Moderation, Arabic language science, Middle Ground, Syntactic Analysis, Definite

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى، وبعد

فهذا بحث في " الوسطيَّة في علم العربيَّة "، راق لي أنْ أبحث في هذا الموضوع بعد أن وجدت بابًا في " الخصائص لابن جنّي " تحت عنوان " باب في الحكم يقف بين الحكمين[١]، وذكر أشياء منها، كما وجدت عنوانا آخر في " الأشباه والنظائر " للسيوطي في هذا المعنى، تحت عنوان: الواسطة[٢]، وجعل منها ستة أبواب، لذا عزمت على أن أبحث في هذا الموضوع، وبتتبع أقوال وكتب النحويين، وجدت أشياء أخرى غير الموجودة في الكتابين السالفين، ومن ذلك: المضارع المؤكّد بنوني التوكيد والأفعال التي تتعدى بنفسها وبحرف الجر مع تساوي الاستعمالين.

فأردت أن أجمع ما تناثر من هذه المسائل في مؤلف واحد يحيط بجميعها، ويضبط أحكامَها.

وقد تألف البحث من مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، تعقبها خاتمة، وفهارس متنوعة.

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن العوامل الحافزة إلى اختيار موضوع البحث وخطة السير فيه.

وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن مفهوم الوسطية، والفرق بين الوسَطَ، بتحريك السين والوسْط بتسكينها.

وأمَّا المباحث فهي:

المبحث الأول: الوسَطِيَّة بين المعرب والمبني.

المبحث الثاني: الوسَطِيَّة بين النكرة والمعرفة.

المبحث الثالث: الوسَطِيَّة بين التعدِّي واللزوم.

المبحث الرابع: الوسَطِيَّة بين الوصل والوقف.

المبحث الخامس: الوسَطِيَّة في أبواب متفرقة.

وأما الخاتمة فقد أشرت فيها إلى أبرز النقاط والنتائج، والله أسأله السداد والتوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) الخصائص ٣٥٨/٢.

(٢) الأشباه والنظائر ٣٦٧/١.

التمهيد

مفهوم الوسطيَّـة:

الوسطيَّـة: مصدر صِناعي مأخوذ من وَسَط الذي مصدره الوَسَط.

والوَسَطُ بفتح السين اسم على وِزان نقيضـة وهو الطَـرَف يطلق علـى عدة معانٍ:

الأول: العدل والخيـار، يقـال: هو مـن وسـط قومـه، أي: مـن خيـارهم [١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[٢] بمعنى عَـدْلاً.

قال الفراء: " وقوله ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ يعني: عدلاً "[٣].

وقال الزجاج: " وفي أمَّـةً وسطًا قولان:

١- قال بعضهم وسطًا: عدلاً.

٢- وقـال بعضـهم: أخيـارًا، واللفظـان مختلفـان والمعنـى واحـد، لأَنَّ العـدل خير، والخير عدل "[٤].

وقال ابن منظور: " وسط الشـيء وأوسطه أعدله " [٥].

ومـن مجـيء الوسَـط بمعنـى العـدل قولـه ﷺ: " إِنَّ فِـي الجَنَّـةِ مائـةَ دَرَجَـةٍ، أعدَّها اللهُ للمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَـا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَـا بَـيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، فإذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَاسأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فإنَّهُ أوْسطُ الجَنَّةِ، أوْ أَعْلَى الجَنَّةِ... " [٦].

يقول الحـافظ ابن حجر، " قولـه أوسط الجنَّـة، أو أعلـى الجنَّـة، المـراد بأوسط هنا: الأعدل والأفضل "[٧].

---

(١) معجـم الفـروق اللغويـة لأبـي هـلال العسـكري ٣٩٠/١، ومعجـم مقـاييس اللغـة لابـن فـارس ١٠٨/٦.

(٢) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٣) معـاني القـرآن للفـراء ٨٣/١، وانظـر مجـاز القـرآن لأبـي عُبيْـدة ٥٩/١، وتفسـير غريـب القرآن لابن قتيبة ٦٤، ٦٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) لسان العرب (وسط).

(٦) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين في سبيل الله ٤/ ١٦.

(٧) فتح الباري ١٣/٦.

الثاني: القصد والاعتدال.

ومن ذلك ما جاء في حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله: " لن يُنْجِيَ أَحَدَكُم مِنْكُم عَمَلُهُ، قَالُوا: ولَا أنْتَ يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: ولَا أنَا إلَّا أنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ برَحْمَتِهِ، سَدِّدُوا وقَارِبُوا واغْدُوا ورُوحُوا، وشيءٌ مِنَ الدُّلْجَة، والقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا " [١].

قال ابن حجر في شرح معنى القصد: " الزموا الطريقَ الوَسَط المعتدِلَ"[٢].

الثالث: المعتدل في الصفة، أي: بين الجيِّد والرديء، أو بين الطويل والقصير"[٣].

ففي المصباح المنير: " الوسَط بالتحريك: المعتدل، يقال: شيء وسط أي: بين الجيِّد والردئ "[٤].

الرابع: التوسُّط، يقال: وسطت القوم أسطهم وَسْطًا، أي:توسَّطُهم ووسط الشيء، وتوسَّطه: صار في وسطه، قال تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾[٥] أي: دخلن أرض المعركة بين جموع العدو لتفريق شمله [٦].

الخامس: الشِّدَّة والتمكُن ،عليه قالوا: الطَرَف ؛ لأنَّ طرف الشيء أضعف من قبله وأوسطه، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾[٧].

وقال النسفي: " وقيل: للخيار وَسَط ؛ لأَنَّ الأطراف يتسارع إليها الخلل والأوساط محمية [٨].

وفي الدر المصون " والأوساط محميَّة بالأطراف، قال حبيب:-

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب المداومة على العمل ٢/ ١٢٢.
(٢) صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢٩٨/١١.
(٣) انظر: تاج العروس(وسط) ولسان العرب (وَسَط).
(٤) المصباح المنير (وسط).
(٥) من الآية ٥ من سورة العاديات.
(٦) المحيط في اللغة ٢/ ٢٦٩، ولسان العرب (وسط).
(٧) من الآية ٤١ من سورة الرعد.
(٨) تفسير النسفي ١/ ٨٠.

كَانتْ هِيَ الوَسَطَ المحميَّ فاكْـتَنفَتْ .·. بِها الحوادثُ حتَّى أَصْبَحتْ طَرَفًا (١) "(٢)

السادس: ما بين الطرفين وهو منه.

قال ابن منظور: " وسط الشيء ما بين طرفيه، قال

إِذَا رَحَلْتُ فَاجْعَلوني وَسَطا .·. إنّي كبيرٌ لا أُطيق العُـنَّـد(٣).

أي: اجعلوني وسطا لكم ترفقون بي وتحفظونني، فإني أخاف إذا كنت وحدي متقدمًا لكم أو متأخرًا عنكم أنْ تفرط دابتي أو ناقتي فتصرعني "(٤)، وعبَّر عنه الراغب الأصفهاني بأنه ما له طرفان متساويا القدر (٥).

نخلص من ذلك أنَّ الوسطِيَّة في النحو هي المنزلة بين المنزلتين.

أمَّا الوسْط – بالسكون فهو ظرف بمعنى بين، تقول: جلست وسْط القوم، أي: بينهم.

قال ثعلب: " وجلس وَسْط القوم مُـخَفَّف تعني بينهم، وجلس وسَطَ الدار بالتثقيل، وكذا احتجم وسط رأسه "(٦).

الفرق بينه وبين الوَسَط:

يفرق بينه وبين الوَسَط بالتحريك من أمور:

- أنَّ الوسَط بالتحريك اسم، و(وسْط) بالتسكين ظرف بمعنى (بين) فكل موضع تصلح فيه (بين) فهو (وسْط) بالسكون وإن لم تصلح فيه (بين) فهو وَسَط، تقول: جلست وسْط طلابي لأنـَّه يصلح أن تقول: جلست بين طلابي، وتقول: حفرت وسَط الدار بئرًا ؛ لأنـَّه لا يصلح استعمال (بين).

---

(١) البيت من بحر البسيط من قصيدة طويلة لأبي تمام الطائي في مدح أبي دلف العجلي في ديوان أبي تمَّام ٤٢٥/١ طبعة دار الكتاب العربي وانظر: إغاثة اللهفان ١٨٢/١، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٢٦١/١.

(٢) الدر المصون ١/ ٣٩٢.

(٣) البيت من الرجز بلا نسبة والعندا: البعاد.
انظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ١٤٣/٢، والمحكم والمحيط الأعظم (عند) وتاج العروس (وسط).

(٤) لسان العرب (وسط).

(٥) مفردات ألفاظ القرآن الكريم مادة (وسط).

(٦) فصيح ثعلب والشروح عليه الشرح المسمى التلويح في شرح الفصيح للهروي جمع وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ص٦٨.

والكوفيون لا يفرقون بينهما، فـ (وَسْط) بالسكون، و(وَسَط) بالفتح يجعلونهما ظرفين [١].

وقال الفراء: " إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا، نحو: قعدت وسط القوم، وإن لم يحسن فاسم [٢].

ويرى بعض النحويين أنَّ (وَسَط) إذا حسنت فيه (في) فحينئذ ظرف، وإن لم يحسن فيه (في) لم يكن ظرفًا، نحو: ملأت وَسَط الدار قمحًا، ف(وسط)هنا مفعول به و(قمحًا) تمييز[٣].

وقيل: كل منهما يقع موقع الآخر، فقد يستعمل (الوسْط) الذي هو ظرف اسمًا ويبقى على سكونه كما استعملوا (بين) اسمًا في نحو قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٤].

كما حكى السخاوي عن الأخفش أن (وسْط) بالتسكين قد وقع اسمًا وفارق الظرفية، وأنشدَ:

أتَتْه بِمَجْلُومٍ كأنَّ جبِينَهُ ∴ صَلَاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قَدْ تفَلَّقا [٥]

فجاء (وسْط) مرفوعًا بالابتداء [٦].وسكنت السين. للضرورة.

وقال ابن بَرِّي: " فإن قلت: قد ينتصب الوسَطُ على الظرف كما ينتصب الوسْط، كقولهم: جلست وَسْط الدار، وهو يرتعي وَسَطا، ومنه ما جاء في الحديث " أَنـَّه كان يقف في الجنازة على المرأة وَسَطِها " [٧].

---

(١) المفضل في شرح المفصل للسخاوي ٣١٧/١، وارتشاف الضرب ٢٥٩/٢.

(٢) والهمع ٢/ ١١٦.

(٣) المفضل في شرح المفصل ٦١٧/١.

(٤) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٥٩/٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو بيت من ثمانية أبيات للفرزدق
والمجلوم: المقطوع، والصلاءة: الحجر الأملس (مدقُّ الطيب) والورس: نبت من الفصيلة القرنية.
انظر: الخصائص ٣٦٩/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٥، وشرح الكافية للرضي ٢٢/٢ والهمع ٢/ ١١٦، وخزانة الأدب ٩٢/٣، والمعجم الوسيط (وسط).

(٦) المفضل في شرح المفصل ١/ ٦١٨.

(٧) كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني، بمعنى بتصحيحه الأستاذ / أبو الوفا الأفغاني – دار الكتب العلمية، باب الصلاة على الجنازة ١١١/٢.

فالجواب أنَّ نصب الوسَط على الظرف إنَّما جاء على جهة الاتساع والخروج من الأصل على حدِّ ما جاء (الطريق) ونحوه، وذلك مثل قوله:

كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (١)

وليس نصبه على الظرف على معنى (بين) كما كان ذلك في (وسْط)(٢).

- ولـمَّا كانت (بين) لا تكون بعضًا لما يضاف إليها كذلك (وسْط) التي بمعناها لا تكون بعض ما تضاف إليه بخلاف (وَسَط) الذي هو بعض ما يضاف إليه، تقول: هذا وَسَط رأسي ؛ لأنَّ وسط الرأس جزء منه، وتقول: أنا وسْط الدار ؛ لأنك لست جزءًا من الدار قال ثعلب: " والفرق بين (وسْط) الساكن السين و(وسَط)المتحرك السين أنَّ الساكن لا يكون من نفس الشيء، وأنَّ المفتوح يكون من الشيء فوسْط القوم بالسكون هو غيرهم، وليس منهم، ووسط بالفتح هو منها، وكذلك وسَط الرأس بالفتح هو منه أيضًا "(٣).

- أنَّ (الوسْط)بالتسكين يقال فيما كانَ متفرق الأجزاء غير متصل، مثل وقف الأستاذ وَسْط الطلبة، بخلاف (الوسَط)، تقول: أمسكت وَسَطَ الحبل، فالوسَط هنا جزء غير منفصل من الحبل.

قال الراغب الأصفهاني: " الوسَطَ: ما له طرفان متساويا القدر، ويقال ذلك في الكميَّة المتصلة كالجسم الواحد، إذا قلت: وَسَطه صلب وضرب وَسَط رأسه، بفتح السين، ووسْط بالسكون، يقال في الكمية المنفصلة، كشيء يفصل بين جسمين: وَسْط القوم كذا " (٤).

***

(١) عجز بيت من الكامل، لساعدة بن جؤبة، وصدره: لدن بِهزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنُه.
ولدن: اللين، يعسل: يعدو.
وانظر: أسرار العربية ١٨٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١، وحاشية الصبان ١٣٩/٢.ووجه الاستشهاد: مجيء (الطريق) منصوبة وهي ليست ظرفا على جهة الاتساع.

(٢) لسان العرب (وسط).

(٣) كتاب إسفار الفصيح لثعلب، صنعة أبو سهل محمد الهروي، تحقيق: د/ أحمد قشاش ٧٤١/٢، ٧٤٢.

(٤) مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني (وسط).

المبحث الأول

الوسَطِيَّة في بابِ المُعْربِ والمَبْنِيّ

المبحث الأول

الوَسَطِيَّة في باب المُعْرِبِ والمَبْنِيّ

١- الأسماء قبل التركيب

الأصل في الأسماء حال التركيب الإعراب، فإذا جاءت مفردة، بدون تركيب كـ (زيد)، و(عمرو)، وكأسماء حروف التَّهجِّي كالتي في أوائل بعض السور مثل: (ص) و(ق) و(ألم) وغيرها، وكأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، فمن فسَّر المعرب بـ: ما كان فيه إعراب، أو قابلاً للإعراب جعله معربا، ومَنْ فسَّر المبني بـ: ما ناسبَ مبنيَّ الأصل، أو وقع غيرَ مُرَكَّبٍ جعله مبنيًّا، ومن فسَّر المعرب بما سَلِمَ من الشبه وتركب مع العامل، والمبني ما شابهه جعله واسطة، لا يجوز الحكم عليها بإعراب ولا ببناء.

قال أبو حيَّان: " فأمَّا الأسماء المسكَّنة قبل التركيب كحروف الهجاء، ألف، باء، تاء، ثاء، جيم، وكأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، فلا توصف ببناء ولا إعراب "[١].

واحتجَّ بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو هوتغيُّر أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب هذه الكلمات ولا ببنائها وبالتالي فهي موقوفة لا معربة لعدم موجب الإعراب، ولا مبنيَّة لسكون آخرها وصلًا بعد ساكن.

وماذكره أبو حيَّان هو أحد ثلاثة أقوال.

القول الثاني: أن هذه الأسماءَ معربةٌ [٢]، وأنَّ سكونَ أواخرِها سكون وقف لا سكون بناء، وقولهم هذا لا يعني أن الإعرابَ موجودٌ فيها، وإنما أريد كونُها مستحقةً للإعراب، ولا يلزم من كونها ليست معربة لفظا ألا تكون معربة حكمًا، وهذا قول الثمانيني [٣] والزمخشري[٤]،

---

(١) ارتشاف الضرب ٦٧٦/٢،والتذييل والتكميل ١٣٥/١، والبحر الميط٥٦/١ .

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/١، ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/١، والدر المصون ٨٨/١، والتذييل والتكميل ١٣٥/١، والأشباه والنظائر ٣٦٧/١.

(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني ص٥١.

(٤) الكشاف للزمخشري ٢١/١.

وابن يعيش[١].

قال الثمانيني: " ليس أُريد بالإعراب أنَّه موجودٌ فيها، وإنما أريد كونُها مستحقةً للإعراب، فكذلك هذا، ألا ترى أنَّنا نقول: (زيد) معرب ونحنُ واقفون عليه، لأنَّا نريد كونَه مستحقًّا للإعراب، لا وجود الإعراب فيه "[٢].

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- أنهم قالوا: صاد، وقاف، وواو - بطريق الجمع بين الساكنين ولو كان سكونها للبناء لما جوَّزوا فيها الجمع بينهما، بل كان عليهم أن يُعامَلُوا معاملةَ (أَينَ) و(كَيْفَ) و(هَؤلاءِ) فلمّا قيل: صادْ، وقافْ، وواوْ - علمنا أنَّ سكونَها سكونُ وقف لا سكونُ بناءٍ، لأن اجتماعَ الساكنين غيرُ مُغْتَفَرٍ في المبنيَّات[٣].

ورُدَّ بأنَّه يجوزُ اجتماعُ الساكنينِ لأَجْلِ البناءِ، كما يجوزُ لأَجْلِ الوقف، بناءً على أنّ سكونَ البناءِ لمَّا شابه سكونَ الوقفِ اغْتُفِرَ فيه الجمع بين الساكنين كما اغْتُفِرَ في سكون الوقف[٤].

وأجيب بأنَّ هذا تصحيحُ اللغةِ بالقياسِ والرأي، وذلك غَيرُ مَقْبولٍ، بل لابُدّ من النقل عمَّن يُوثَقُ بعربيَّته.

كما أنَّ سكونَ البناءِ أصلٌ وسكونَ الوقفِ عارضٌ، ولا يلزم من اغتفار الجمع بين الساكنين في الثاني اغتفاره في الأول[٥].

٢- أنها معربة لسلامتها من شبه الحرف[٦].

٣- لولا أَنَّها معربةٌ لم تُعَلّ كلمة (فَتَى) لتحركِ الآخرِ وانفتاحِ ما قبلَه.

وردَّ بأنَّ هذه الأسماءَ لم تُرَكَّبْ مع عامل، فيستحيلُ أن يُتَخَيّلَ فيها الإعرابُ حُكْمًا، وأمَّا (فتى) فهو مما وُضِعَ في أوَّلِ أَحوالِه مُتحرِّك الآخر، فلذلك أُعِلَّ، وهو قبل التركيب موضوع على حركةٍ أو تقدير الحركة، فلذلك انقلبت ياؤه

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/١.
(٢) الفوائد والقواعد للثمانيني ص٥١.
(٣) الكشَّاف ٢١/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢١/٢.
(٤) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ١/ ١١٨.
(٥) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ١/ ١١٨.
(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٩.

ألفًا لتحرُّكِها مع انفتاح ما قبلها [١].

القول الثالث: أن هذه الأسماءَ مبنيَّةٌ، وهو قول الزجاج[٢]، ونسبه النحاس للفراء[٣]، وقول ابن جني[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، والمرادي[٨]، والشاطبي[٩]، والأشموني[١٠].

قال ابن جنِّي: " اعلم أنّ هذه الحروفَ ما دامت حروفَ هجاء غيرُ معطوفةٍ ولا مُوقِعَة موقع الأسماء، فإنَّها سواكنُ الأَواخر في الإدراجِ والوقفِ، وذلك قولك: ألِفْ، با، تا، ثا، جيم، حا، خا، دال، ذال، را، زاي، سين، شين، صاد، ضاد، وكذلك... إلى آخره، وذلك أَنَّها إنَّما هي أسماءُ الحروفِ الملفوظِ بها في صِيَغِ الكلامِ بمنزلَةِ أسماءِ الأعداد، ونحو ثلاثة، أربعة، خمسة، تسعة... ولا تزال هذه الحروف مبنيَّةً غيرَ معربة، لأنَّها أصواتٌ بمنزلةِ صه، ومه، وإيه، وغاق[١١]، وحاء[١٢]، وعاء[١٣]، حتَّى توقعها موقعَ الأسماء "[١٤].

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- شَبَهُهَا بالحروف المهملة في كونِها غيرَ عامِلَةٍ ولا مَعْمُولةٍ [١٥].

٢- أنّ حروف التَّهجِّي محكية، ولو أُعربِتُ ذهب مَعْنى الحكاية[١٦].

---

(١) التذييل والتكميل ١٣٦/١،١٣٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥٩.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٧، ولم أجده في كتابه معاني القرآن.

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جني ٧٨١/٢.

(٥) شرح الوافية نظم الكافية ١٢٨.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢١٦/١.

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٢٢/١.

(٨) توضيح المقاصد ٣٠١/١.

(٩) المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٨٧.

(١٠) شرح الأشموني ٥٦/١.

(١١) (غاق) حكاية صوت الغراب. انظر اللسان (غوق).

(١٢) حاء: أمر للكبش بالسفاد. انظر اللسان (حا).

(١٣) عاء: زجر للضئين. انظر اللسان (عوى).

(١٤) سر صناعة الإعراب ٧٨١/٢.

(١٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢١٦/١، وحاشية الخضري ٢٦/١.

(١٦) إعراب القرآن للنحاس ١٧٧/١.

٣- انتفاء موجب الإعراب وهو التركيب [١].

الخلاصة أنَّ في الأسماء قبل التركيب نحو: باء، تاء، ثاء، واحد، اثنان ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّها لا معربة ولا مبنيَّة ؛ لعدم موجب أحدهما.

الثاني: أنَّها معربة وسكون آخرها للوقف.

الثالث: أنَّها مبنيَّة لشبهها بالحروف المهمَلة وهو الذي أختاره؛ بدليل سكونها وصلا ووقفاً، وما تحَرَّكَ منها في بعضِ القراءات فهو حركة الحرف الذي بعدها.

***

٢- المنادى المفرد المعرفة

المراد بالمفرد المعرفةِ في باب النداءِ العَلم، نحو: يا محمدُ، والنكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ، وهذا النوع من النداء يُبْنَى على ما يُرفع به من ضمَّةٍ أو ألفٍ، أو واوٍ، نحو: يا زيدُ، يا مُوسَى، يا رجلُ، يا فتى، يا رجلان، يا مسلمون، ومن النحويين من رآه معربًا، ومنهم من رآه واسطةً بين الإعراب والبناء، فهو لا معربٌ عندهم، ولا مبنيٌّ، قال ابن الشجري: " ضمَّةُ المنادى المفردِ المعرفِة لها باطِّرادها منزلة بين المنزلتين، فليست كضمة (حيث) لأن ضمة (حيث) غير مطَّردة وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها، ولا كضمة (زيد) في نحو خرج زيد؛ لأنَّ هذه حدثت بعامل لفظي ... ولما اطَّردت الضمة في قولنا: يازيدُ، ويا عمرو تنزَّل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من حيث اطَّردت الرفعة في كل اسم ابتدئ به مجرَّدًا عن عامل لفظي، وجيء له بخبر كقولك: زيد منطلق "[٢]

وما نصَّ عليه ابن الشجري هو أحد أربعة مذاهب ٠

المذهب الثاني: أنَّ المنادى المفرد المعرفة، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ مبني، وأنّ حركتهُ حركةُ بناءٍ، والبناءُ على الضمِّ في موضع النصب على أنه مفعولٌ

---

(١) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٨٨/١، والأشباه والنظائر ٣٦٧/١، وشرح الأشموني ٥٦/١، وحاشية الخضري ٢٦/١.

(٢) أمالي ابن الشجري ١١٩/٢.

به، وهذا مذهب جمهور النحويين[١].

قال سيبويه: " اعلم أنَّ النداءَ كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رَفْعٌ، وهو في موضع اسم منصوب "[٢].

- وقال أيضًا: " ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ) وموضعُهُما واحد وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبل)"[٣].

في النص الأول لسيبويه قال: والمفرد رفع، وفي الثاني قال: ورفعوا المفرد عبَّر سيبويه عن البناء بالرفع، بدليل أنه قال في النص الأول: وهو في موضع اسم منصوب، وفي النص الثاني قال: كما رفعواقبلُ وبعدُ، و(قبلُ) و(بعدُ) مبنيان على الضمِّ.

- وقد بُني عندهم ؛ لأنه جاء بدون تنوين، ولو كان معربًا لما حذف التنوينُ منه[٤].

- وفي موضع النصب عندهم لما يأتي [٥].

١- أنَّ المضاف إذا وقع موقعه يكون منصوبا، نحو: يا عبدَالله.

٢- أنَّ نعت المفرد والمعطوف يجوز فيهما الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، نحو: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، ويا زيدُ الحارثُ والحارثَ، ولولا أَنـَّه في موضع نصب لما جاز النصب في نعته والمعطوف.

٣- أن (يا) قامت مقام (أدعو) ؛ لأن التقدير في قولك: يا زيدُ، أدعو زيدًا، فلما قامت (يا) مقام (أدعو) عملت عملَه.

---

(١) انظر: الكتاب ١٨٢/٢، والمقتضب للمبرد ٢٠٤/٤، والأصول لابن السراج ١٤٧/١، والجمل للزجاجي ١٦١، والإيضاح لأبي علي الفارس ١٨٧، والنكت للأعلم ١٤٣/١، والإنصاف ٣٢٣/١ والفصول الخمسون لابن معط ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/٣.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٢.

(٣) الكتاب ١٨٣/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/١.

(٥) انظر: اللباب للعكبرى ٣٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش٣١٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/١، وموسوعة علوم العربية ٢٨٩/٩.

والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين:

أحدهما: أنـَّها تدخلها الإمالة، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل، فلما جاز فيها الإمالة دلّ على أنها قد قامت مقام الفعل.

الثاني: أَنَّ لام الجرِّ تتعلّق بها، نحو: يا لَزيد، ويا لَعمرو، فإن هذه (اللام) لام الاستغاثة، وهي حرف جرٍّ، فلو لم تكن (يا) قامت مقام الفعل لما جاز أنْ يتعلّق بها حرف الجرِّ، فدلَّ على أنها قامت مقام الفعل.

- **وبُنِيَ على الحركة، ولم يُبْنَ على السكون** ؛ لأنّ بناءَه عارضٌ فحُرِّكَ لينفصلَ عما بناؤه لازم، مثل: (مَنْ) و(كَمْ) وغيرهما مما لم يكن له سابقةُ إعراب[١].

وقيل: لأن له أصلاً في التمكن[٢].

وقيل: لأن كل اسم يُعربُ في حالٍ ويُبنى في حالٍ إذا بُنيَ بُنيَ على حركة كـ(قبل) و(بعدُ) [٣].

واختلفوا في سبب بنائه على النحو التالي:

١- أَنـَّهُ صار مع حرفِ النداءِ كالأصواتِ، نحو(عَدَس) في زَجْر البغال، لأنـَّهُ صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مَبنيَّةٌ، فكذلك ما أشبهها[٤].

٢- شَبَهُهُ في اللفظ والمعنى (الخطاب) لكاف الخطاب، والتعريف والإفراد ؛ لأنك إذا قلت يا زيدُ فأصله في المعنى: أدعوك وأناديك، فلما أشبه كاف الخطاب في هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًّا كما أنها مبنيَّة [٥].

٣- وُقوعُهُ موقعِ الضمير ؛ لأن الأصل في يا زيدُ: أن تقول: يا إياك، أو

---

(١) انظر: علل النحو ٤٦٢، واللباب ٣٣١/١، والغرَّة المخْفِيَّة لابن الخباز ٥١٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/٢.

(٣) علل النحو ٤٦٢، والمقتصد في شرح ا لإيضاح ٧٦٧/٢.

(٤) انظر الكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٥/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٤/٢، وأسرار العربية ٢٢٤، واللباب ٣٣٠/١.

(٥) المقتضب ٢٠٤/٤، وأمالي الزجاجي ٨٣، والإنصاف ٣٢٤/١، ٣٢٥.

يا أنت، فلما وقع المنادى موقعَ الضميرِ وجبَ أن يكونَ مبنيًّا مِثلَه [١].

فإن قيل: أليس المنادى المنكور والمضاف قد وقعا موقع الضمير ولم يبنيا كما بني المفرد ؟

أجيب عن ذلك بأن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه [٢].

الأول: أَنّ المنادى المفردَ المعرفةَ في التقدير بمنزلة (أنتَ) و(أنتَ) لا يكونُ إلا معرفةً غيرَ مُضافٍ، فخرج المنكور ؛ لأنه مخالفٌ لـ (أنت) من جهة التنكير، والمضاف ؛ لأن (أنت) لم تضف.

الثاني: أنَّ المفردَ يُؤثِّرُ فيه النداءُ، ولم يُؤَثِّر في المضاف والنكرة، لأَنّ المضاف معرفةٌ بالمضاف إليه كما كان قبل النداء، والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك، والمفرد في حال النداء معرفة بالإشارة والإقبال عليه، فلما لم يُؤَثِّر النداء في معناه لم يُؤَثِّر في بنائه.

الثالث: أنَّنا لو سلَّمنا أنَّ المضافَ وقعَ موقعَ الاسم المضمر كوقوع المفرد لم يلزم بناؤه، لأنّه عرض فيه ما يمنع البناء وهو وجود المضاف إليه ؛ لأنه حلَّ محلَّ التنوين، ووجود التنوينِ يمنعُ البناءَ فكذلك ما قام مقامَه.

٤- أنه تضمَّن مَعْنَى أدعوك[٣].

- وبُني على الضمِّ خاصة لخمسة أوجه:

١- فرقًا بين حركتي المنادى المعرب، نحو: يا قومًا، ويا قومَنا، وحركة المبني، نحو: يا قومُ، كما فعلوا ذلك في نحو: قبلَك، ومِن قبلِك ومن قبلُ[٤].

٢- زيادةً في التنبيه على تمكِنُّه [٥].

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٠٤، وعلل النحو ٣٣٥، وأمالي الزجاجي ٨٣، والمقتصد ٧٦٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١.

(٢) المقتضب ٢٠٥/٤ وأسرار العربية ٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢١/١، والفوائد الضيائية ٣٢٦/١.

(٣) اللمحة في شرح الملحة للصايغ ٦٠٢/٢.

(٤) انظر: اللباب ٣٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/١، ٣١٧، وشرح الكافية للرضي ٣١٦/١، وشرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص ٦٩.

(٥) اللباب ٣٣١/١.

٣- أَنـّهم لو فتحوه لالتبس بالمضاف والممنوع من الصرف، ولو كسروه لالتبس بالمنادى المضاف لياء المتكلم بعد حذفها والاجتزاء بالكسرة منها فصاروا إلى ما لا لبس فيه [١].

٤- أَنّ المنادى يُكْسَرُ إذا أُضيفَ لياءِ المتكلِّم، ويفتح إذا أضيف لغيرها، فضُمَّ في الإفراد لتكتملَ له الحركات [٢].

٥- شبهه بالغايات (قبل، وبعد) ووجه الشبه أنه إذا أضيف أو نُكِّر أُعربَ، وإذا كان معرفة مفردًا بُني [٣].

المذهب الثالث: أنَّ المنادى المعرفة معربٌ مرفوعٌ بدون تنوينٍ وبلا عامل، فالحركة حركة إعراب لا بناء، وذلك لتجرده عن العوامل اللفظية، وهو مذهب الكسائي، واليزيدي، والرياشي[٤] وقد نقله الأنباري عن الكوفيين[٥].

واحتجوا على ذلك بأن المنادى ليس فيه سبب بناء حتى يُبْنَى فلابد فيه من الإعراب، ثم إنَّا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياؤه، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف، فرفعناه ولم نُنَوّنُه، ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل، وإنما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأنّ المنصوبات في كلام العرب أكثر[٦].

ورُدَّ بأنـَّه كيف يُرفَعُ ولا رافِعَ له.

كما رُدَّ قولهم " أنه رفع بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع بعامل فرق " أنـَّه يوجد ما يرفع بغير تنوين مما هو صحيح الإعراب كالاسم الذي لا ينصرف[٧].

كما رُدَّ قولُهم: " إنَّما نُصب المنادى المضاف ؛ لطوله، ولأنَّ

---

(١) أسرار العربية ٢٢٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٢.

(٢) اللباب ٣٣١/١.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٢، وأسرار العربية ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٧/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/١، والهمع ٢٩/٢.

(٥) الإنصاف ٣٢٦/١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣١٤/١.

(٧) الإنصاف ٣٢٨/١.

المنصوبات في كلام العرب أكثر " أَنَّ هذا يَبْطُل بالمفرد، لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أَنْ يُحمل المفرد على النصب، لكثرته في الكلام، فلمَّا لم يحملْ على النصب دلَّ على أنـَّه ليس لهذا التعليل أصلٌ [١].

المذهب الرابع: أنه مبنيّ على الضمِّ، وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ، وهو مذهبُ الفرَّاء[٢].

واحتجَّ بأنّ أصلَ (يا زيد): (يا زيداه) ليكونَ المنادى بين صوتين ثم اكتفى بـ(يا) ونَوَى الألف لكثرته في كلامهم، فبُنِي آخر الاسم على الضمّ تشبيها بـ (قبل)، و(بعد) وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع الألف في (يا زيدا)[٣].

واعترض عليه بما يأتي:

١- قوله: إنّ الأصلَ في النداء أَنْ يُقَالَ: يا زيداه دعوى تفتقرإلى دليل.

٢- أَنّ قولَه: إنَّ الألفَ في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه، ولو كان كذلك لوجبَ أَنْ تَسْقُطَ نونُ الجمع معها في نحو: واقنسروناه.

٣- قوله: وفُتِح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع الألف في (يا زيدا) مردود بما إذا قال: يا خيرًا من زيد، لأنـَّه إما يحمل نصب (خير) على الألف، أو على غيره، فإن كانت على الألف ينبغي أن يقول: يا خيرًا من زيد، وهذا لا يقوله أحد، وإن لم تدخله الألف وقد نصب دلّ على أنـَّه لم يُحمْل على الألف، وأنه محمول على غيره.

هذا ما قاله الأنباري في الإنصاف، لكن بالرجوع إلى معاني القرآن للفراء وجدت المنادى المفرد المعرفة عندَه في موضع نصب لأَنـَّه يقول: " عيسى في موضع رفع، وإن شئتَ نَصَبْتَ "[٤]، أي (عيسى) في قوله تعالى: « ٹ ٹ ٹ »[٥] ولاشكَّ أنَّ النصب بفعلٍ محذوف.

---

(١) الإنصاف ٣٢٨/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٧٠/١، وأمالي الزجاجي ٨٣، والإنصاف ٣٢٦/١، والتبيين ٤٤٠.

(٣) الإنصاف ٣٢٨/١.

(٤) معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٥) من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

الخلاصة أنَّ في المنادى المفرد المعرفة والوكرة المقصودة أربعة أوجه في الإعراب والبناء:

الأول: لا معرب ولا مبني. **الثاني**: مبني على الضم في محل نصب الثالث: معرب مرفوع بلا تنوين. الرابع: مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.

والمختار هو ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ المنادى المعرفة مبنيٌّ على الضم في محل نصب ؛ لأنـَّه لو كان مبنيًا دون عامل كما نُسب إلى الفراء، ولو كان مرفوعاً بلا عامل كما قال الكسائي، فلم جاز في تابعه الرفع والنصب ؟ علام يكون النصب إذا لم يكن في الأصل مفعولاً به ؟، وكيف يرفع بدون عامل ؟، وما قاله ابن الشجري مردودٌ ؛ لأَنـَّه ينفي عنه الإعراب، وينفي عنه البناء ومع ذلك جعل له عاملاً وهو الاطِّراد ؛ كيف لشيء غير موجود لعامل معنوي ؟ ومما يقوي مذهب الجمهور أنَّ سائَر المبنيَّاتِ تأتي معها التوابعُ على الموضع، نقول: جاءني هؤلاء الرجالُ بالرفع على الموضع ولذلك رجح النصب في تابع المنادى المبني.

***

٣- حركة ما قبل ياء المضاف إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاَّ مكسورًا، هذه الكسرة اختلفوا فيها: أهي كسرة بناء أم كسرة إعراب؟ أم لها حكم بين حكمين، وليست إعرابًا ولا بناءً، ذكر الأخير ابن جني، حيث قال: " في باب الحكم يقف بين الحكمين وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم، في نحو: صاحبي وغلامي، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء "[١].

وماذكره ابن جنِّي هو ما قاله أبو علي الشلوبين[٢] أيضا فحركة ما قبل ياء المتكلم ليست بإعراب ولا ببناء ؛ ليست إعرابا ؛ لأنَّ الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه، وليست بناء ؛ لأنَّ الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب

---

(١) الخصائص لابن جني ٣٥٨/٢، ونتائج الفكر للسهيلي ص٢٤٣، وانظر اللباب ٦٧/١، ٩٥/٢، وشرح المقدمة الجزولية ٣٤٢/١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٣٤٢/١.

البناء، فيكون الاسم منزلة بين منزلتين، نظير ذلك (الرجل) ونحوه مما فيه الألف واللام، فإنه لا منصرف،لأنَّ الصرف التنوين ولا تنوين، ولا غير منصرف؛ لأنه لا يشبه الفعل ٠

ورُدَّ بأنَّ الاسم إما متمكن وهو المعرب، وإما غير متمكن وهو المبني فهما قسما الإثبات والنفي، ولا واسطة بينهما، وما ذكر في المنصرف وغير المنصرف فصحيح ؛ لأنَّ الصرف التنوين، وغير المنصرف أشبه الفعل، فليسا متقابلين،بخلاف الإعراب والبناء [١].

وما سلف هو أحد مذاهب النحويين.

* وذهب الجمهور إلى أنَّ هذه الحركة حركة إعراب، والاسم معها معرب إعرابًا تقديريـًّا في الأحوال الثلاثة ؛ لعدم علة البناء، وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ؛ لتسلم الياء من التغيير والانقلاب ؛ إذ إنّ ياءَ المتكلِّم تكون ساكنةً ومفتوحةً، فلو لم يكسْر مَا قبلها لكانتْ تنقلبُ في الرفع واوًا في حالة سكونها، فيقال: هذا غلامُوْ فتذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفا في حالة فتحها، فيقال: رأيت غلامَا، لذلك لزم الكسر محافظة على ياء المتكلم وأعرب الاسم إعرابًا تقديريـًّا "[٢].

ورُدَّ بأنها لو كانت إعرابًا لانقلبت في الرفع واوًا لسكونها غير مُدْغَمَة، وانضمام ما قبلها فكان اللفظ (غلامُوْ)، فيتغير لفظُها، ولانقلبت في النصب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فكان اللفظ (غلاما).

وأجيب بأنـَّه كسر ما قبلها حتى لا تنقلب، كما أَنـّه موجود في (ياء) النداء يا غلامَا بقلب الياء ألفا [٣].

ورُدَّ بأَنـَّه مخصوص بالنداء، لأَنَّ النداء بابُ تغيير [٤].

---

(١) اللباب ٦٧/١، ومسائل خلافية ٨٣، ٨٤، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٦٧/١.

(٢) انظر مسائل خلافية في النحو للعكبري ١٤، ١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٠، ١٠٠١، وشرح التسهيل لابن مالك لناظر الجيش ٣٢٦٨/٧، والمغني لابن فلاح، تحقيق السعدي ١/ ٢٠٤.

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٦٨/٧.

(٤) قواعد المطارحة في النحو لابن إياز البغدادي، ت د. يس أبو الهيجاء ود. شريف عبد الكريم النجار، أ.د/ علي توفيق الحمد ص٢١٦، ٢١٧.

* وذهب ابنُ السراج[١]، والجُرجانِي[٢]، وابنُ الخشَّاب[٣]، وابن الخباز[٤]، وابن الشجري[٥]، والعكبري[٦]، إلى أن هذه الحركة حركة بناء، والاسم مع ياء المتكلم مَبنيٌّ.

واستدلوا على ذلك بما يلي [٧]:

١- أنـَّها لم تحدث بعامل، وإنَّما حدوثُها عن عِلَّة، وهي وقوع الياء بعدها ؛ لذلك لا تختلف باختلاف العوامل في أَوَّلِه.

٢- أنَّ الاسمَ مبنيٌّ لشبهه بالحروف ؛ لخروجه عن كل مضاف ؛ لأنَّ كل مضاف لا يتغيَّر آخرُه لأجلِ المضاف إليه، وخروجُ الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف.

٣- أَنَّ حركةَ البناءِ تلزمُ حالاً واحدًا، والنكرةُ مع الياءِ تلزمُ حالاً واحدًا، تقول هذا غلامِي، ورأيت غلامِي، ومررت بغلامِي.

ورُدَّ بأنَّ المقصور والمحكي كلاهما يلزم حالة واحدة ولم يبنيا.

وأجيب عن ذلك بأنَّ المضاف للياءِ لا يتأثر بعاملٍ في تصغيرٍ وتكبيرٍ وتكسيرٍ وتأنيثٍ وتذكيرٍ، فلزم من ذلك بناءُ المضاف، أمَّا المقصورُ فيظهر إعرابُه في تصغيره، كـ (فُتَيّ)، وفي تكسيره كـ (فِتْية)، وفي تأنيثه، كـ (فتاة)، والمضاف للياء لا يظهر له إعرابٌ في هذه الأحوال.

٤- أنه أُضيف إلى مَبْني، والمضاف يكتسب من المضاف إليه البناء.

ورُدَّ بأربعة أوجه[٨]:

---

(١) الأصول لابن السراج ١٢٣/٢، ١٢٤.

(٢) الجمل في النحو ٥٦، ٥٧.

(٣) المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب ١٠٩.

(٤) الغرَّة المخْفِيَّة ١١٠/١.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣/١، ٤.

(٦) اللباب ٩٤/١، وانظر: ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢، ٥٣٦.

(٧) انظر: شرح الجرجانية في النحو لعبد القاهر الجرجاني ٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢، ومنهج السالك ٢٣٢/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٦٨/٧.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، ومنهج السالك ٢٣٢/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٦٨/٧.

أحدها: استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات غير المتمكِّنة، وذلك باطل وما استلزم باطلاً فهو باطل.

الثاني: أَنَّ ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف لياء المتكلم، وبناؤه باطل وما استلزم باطلاً فهو باطل.

الثالث: أنَّ المضافَ إلى غير متمكِّنٍ لا يبنى لمجرد الإضافة، بل للإضافة مع كونه قبلَها مناسبًا للحرف في الإبهام والجمود، كـ (غير) و(مثل) والمضاف إلى الياء لا يشترط ذلك، فدلَّ على أنّه غير مستحق للبناء.

الرابع: أَنَّ الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا تجوزه إلا في الظروف، وفيما جرى مجراها كـ (مثل) و(غير).

٥- أَنَّ الاسم المعرب صار تابعًا للياء، إذ لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا وإذا صار تابعًا في الحركة صار تابعًا للمضمر في البناء [١].

- وذهب ابن مالك[٢] واختاره ناظر الجيش[٣] والغلاييني[٤]، إلى أن المضاف لياء المتكلم معرب بحركة مقدرة في الرفع والنصب ؛ لأنَّ حرف الإعراب منه في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة للياء فتعذر اللفظ بغيره، وبالكسرة الظاهرة في الجر للاستغناء عن التقدير.

ورُدَّ بوجهين:

الأول: لوكانت الكسرة في حال الجر حركة إعراب لتغيَّرت في حال الرفع والنصب، ولم تتغيّر في الأحوال الثلاث[٥].

الثاني: لو كانت الحركة في الجر ليست من مقتضيات الياء لكانت حركة المحكي بعد (مَن) في الجر ليست من مقتضيات الحكاية، لكن النحويين ذكروا في مَنْ زيدٌ؟ في حكاية من قال: قام زيدٌ، ومن زيدًا ؟ في حكاية: رأيت زيدًا، ومَن زيدٍ في؟ حكاية: مررت بزيد، أنها حركات أوحبتها الحكاية و(زيد) على كل حال خبر للمبتدأ: الذي هو (مَنْ) وعلامة الرفع والنصب والجر حركات مقدرة في الدال من (زيد) منع من ظهورها اشتغال الدال بحركة

---

(١) اللباب ٩٥/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣.

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٦٨/٧.

(٤) جامع الدروس العربية ١٩/١.

(٥) شرح الجرجانية في النحو ٤٣.

الحكاية، وليست حركة إعراب.

ولا يقال: في مَنْ زيدٌ ؟ لقول من قال: قام زيدُ أن حركة الدال حركة إعراب ؛ لأنها حركة حكاية، يدل على ذلك النصب والجر، فكما أن الحركةَ فيهما حركةُ حكايةٍ فكذلك في الرفع [١].

والخلاصة أنَّ في حركة المضاف لياء المتكلم مثل: كتابي أربعة آراء:

الأول: أنَّها لا حركة إعراب ولا حركة بناء وهو رأي ابن جني وأبي علي الشلوبين.

الثاني: أنَّها حركة إعراب والاسم معرب بحركات مقدَّرة، والكسرة لمناسبة الياء،وهو رأي الجمهور.

الثالث: أنَّها حركة بناء والاسم مبني في أحواله الثلاثة وهو رأي ابن السراج ومن معه.

الرابع: أنَّها حركة إعراب والإعراب مقَدَّر في حالتي الرفع والنصب، وظاهر في حالة الجر، وهو رأي ابن مالك ومن معه.

والذي أراه أَنّ حركَة الاسم المضاف لياء المتكلِّمِ هي حركةٌ عارضة، جيء بها لأجل ياء المتكلم، وهذه الحركة منعتْ ظهورَ حركة الإعراب في الأحوال الثلاثَ، كما أَنَّ حركة الحكاية منعتْ ظهورَ الإعرابِ في الأحوالِ الثلاث.

٤- (سحر) الملازم للظرفية

وردتْ كلمة (سحر) معرفةً بغير أداة، أو إضافة، وبدون تنوين ؛ لذا اختلف النحويون في إعرابها، فمن ظنَّها على نية الأداة، قال: إنها معربة، ومنعت من الصرف، ومن ظنَّها متضمنةً معنى الأداة قال: إنها مبنيَّة، ومن ظنَّها على نِيَّة الإضافة قال: إنها معربة مصروفة، ومن ظنَّها لا فيها هذا ولا ذاك فهي عنده لا معربة ولا مبنيَّة.

قال الخضري: " (سحر) ممنوع من الصرف عند الجمهور، وقيل: منصرف لكن تنوينه لنيَّة الإضافة أو (أل) وقيل: مبني على الفتح، لتضمنه معنى حرف التعريف... وقيل: لا معرب ولا مبني "[٢].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٢٣/١،والنكت الحسان ١٦١،والمساعد ٢٦٣/٣.

(٢) حاشية الخضري ١٠٧/٢.

وما نقله الخضري من أنَّ بعض النحويين قالوا: إنَّ (سحر) الملازم للظرفية لا معرب ولا مبني نقله الصبَّان [١] والسيوطي [٢] أيضاً وهو أحد أربعة مذاهب:

المذهب الثاني: ذهب الجمهور[٣] إلى أنَّ (سحر) معرب غير منصرف.

قال الفراء: " وكأنـَّهم في ترْكِهم إجراءه أنَّ كلامَهم كان فيه الألف واللام فجرى على ذلك، فلما حذفت الألف واللام، وفيه نيتهما لم يصرف، كلام العرب أن يقولوا: ما زال عندنا مذ السحر، لا يكادون يقولون غيره "[٤].

وإنما منع من الصرف عندهم ؛ لأنه اجتمع فيه علتان:

الأولى: المعرفة ؛ لأنـَّه علم على هذا الوقت، وقيل: شبه المعرفة ؛ لأنه تعرَّف بغير أداة ظاهرة كالقلم، فأشبه تعريفُه تعريفَ العلمية [٥].

الثانية: العدل.. لأنـَّه لمَّا أُريدَ به معينٌ، كان الأصل أَنْ يذكر مُعَرَّفًا بالألف واللام، فيقال: (السَّحر) فعدل عن اللفظ بـ (أل) وقصد التعريف فمنع الصرف[٦].

قد يُعْترضُ عليه بـ (غُدْوَة) و(بُكْرَة) لوقت بعينه ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث، ولا يقال فيهما: العدل، مع أنهما عُرِّفا على غير ما كانا يستحقَّانه من التعريف، وهو الألف واللام أو الإضافة[٧].

- أجيب عن ذلك بأَنـَّهما لمَّا كانا متصرِّفين على غير طريقة (سحر) ظهر أَنّ العدلَ فيهما غيرُ مراد، وأَنَّ تعريفَ العلميةِ فيهما بحقِّ الأصلِ، لا

---

(١) حاشية الصبان ٢٦٥/٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٣٦٩/١.

(٣) انظر: الكتاب ٨٣/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢، والارتشاف ٢٢٧/٢، والتصريح ٢٠٣/٤، وحاشية الخضري ١٠٧/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٠٩/٣، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٤، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٣٧، ١٣٨.

(٥) انظر: المقرب ٢٨٠/١، والمساعد ١/ ٤٩١، والتصريح ٢٥٨/٤، وشرح المكُّودي على الألفية ٢٤٦.

(٦) انظر: الكتاب٢٨٣/٣، والأصول ١٩١/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣، وتوضيح المقاصد ١٢١٧/٤، والتصريح ٢٥٩/٤.

(٧) المقاصد الشافية ٩٦٧/٥.

بالخروج عن الأصل ؛ لذلك كان المانع فيهما مع العلمية التأنيث [١].

المذهب الثالث: وهو مذهب صدر الأفاضل، وابن الطراوة، فقد ذهبا إلى أنَّ (سحر) الملازم للظرفية مبنيٌّ على الفتح ؛ لتضمُّنه معنى حرف التعريف، كما أنَّ (أمس) بنى على الكسر لذلك[٢].

- وقيل علة بنائه عدمُ التضاد، لا تضمُّنه معنى الحرف ؛ لأَنّ (سحر) لا يقع إلا على سحر يومك الذي خرجت في سحره، ولا يقال: (سحر) إلا في سحر أمس ؛ إلا أنْ تُـقَـيِّـدَه، فتقول: خرجت يوم الخميس سحر[٣].

- وقيل: إنـَّه مبنـيٌّ ؛ لعـدمِ التقـارب، أي: لمخالفتـه لأخواتـه مـن نحـو: صباحًا، ومساءً، وضُحَىً، إذا قصد بها: التعيين ؛ إذ هي معربة منصرفة، وهو ملازم للبناء على الفتح[٤].

وردَّه ابن مالك من ثلاثة أوجه [٥]:

الأول: أَنـَّه لو كان مبنيًّا لكان غيرُ الفتح به أولى ؛ لأَنـَّه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتح فيه ؛ لئلا يوهم الإعراب، كما اجتُنِب في (قبل) و(بعد) والمنادى المفرد المعرفة.

الثاني: أنَّ دعوى منع الصرف أسهلُ من دعوى البناء ؛ لأَنـَّه أبعدُ عن الأصل، ودعوى الأسهل أرجحُ من دعوى غيرِ الأسهل، لأَنّ المنعَ من الصرف باقٍ على الإعراب، بخلاف البناء، لأنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثالث: أَنـَّه لو كان مبنيًّا لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قول الشاعر:

على حِينَ عَاتَبْتُ المشيبَ عَلَى الصِّبَا ∴ وقُلْتُ ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازِع[٦]

لتساوي ما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا، وكان يكون علامة

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٨٦/١، والمقاصد الشافية ٩٦٩/٥

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣، والمساعد ١/ ٤٩١.

(٣) الارتشاف ٢٢٧/٢.

(٤) توضيح المقاصد ١٢١٨/٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣، ١٤٨٠، والمساعد ٤٩١/١، والمقاصد الشافية ٦٦٦/٥، ٦٦٧.

(٦) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢.
انظر: الكتاب ٣٣٠/٣، والمنصف ٥٨/١، والإنصاف ٢٩٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣، والمقاصد الشافية ٦٦٦/٥، وابن الناظم ٦٥٦، والتصريح ٢٦٠/٤.

إعرابه تنوينَه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليلٌ على عدم البناء، وأنَّ فتحتَه إعرابيةٌ، وأنَّ عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف.

المذهب الرابع: وهو مذهب السهيلي[١]، والشلوبين[٢]، حيث ذهبا إلى أنه معرب منصرف، وإنَّما تُرِكَ تَنوينُه ؛ لنية الإضافة إذ التقدير: سحر ذلك اليوم كما قال السهيلي، وعلى نية (أل) كما قال الشلوبين.

والخلاصة أنَّ في سحر الملازم للظرفية أربعة مذاهب:

الأول: أنَّها لا معربة ولا مبنيَّة وهو متنقله الخضري عن بعض النحويين.

الثاني: أنَّها معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل وهو رأي الجمهور.

الثالث: أنَّها مبنيَّة على الفتح وهو رأي صدر الأفاضل وابن الطراوة.

الرابع: أنها معرب منصرف وهو رأي السهيلي والشلوبين.

والمختار: أن سحر ظرفٌ معرب ؛ لأنَّه ليس فيه موجب البناء وغير منصرف بدليل حذف التنوين منه وهو ما عليه الجمهور.

***

٥- (أمس) الواقعة ظرفًا

(أمس) إذا خَلَتْ من الإضافة، وأل، والتصغير، والتكسير، وأريد به اليوم الذي يليه يومُك، إمَّا أنْ تقع ظرفًا، أو تقع غير ظرف، فإن كانت ظرفًا فقد ذكر أبو حيان أَنّها عند بعض النحويين منهم الكسائي لا معربة، ولا مبنية، حيث قال: " وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس معربًا، ولا مبنِيًّا، بل هو محكيٌّ، سُمِّيَ بفعل الأمر من الإمساء، كما لو سُمِّيَ بـ(أصبح) من الإصباح"[٣].

وما زعمه الكسائي. من أنَّ (أمس) الواقعة ظرفا ليس مبنيًّا ولا معربًا هو أحد أربعة مذاهب ٠

المذهب الثاني: ذهب جمهور النحويين[٤] إلى أن (أمس) مبني على

---

(١) نتائج الفكر ٣٧٥.

(٢) الارتشاف ٢/ ٢٢٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٤٩/٢، وانظر الهمع ٢/ ١٣٨.

(٤) الكتاب ٢٨٣/٣، ٢٨٤، والمقتضب ١٧٣/٣، ١٧٤، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي ٢٢٤، ٢٢٥، والأصول ١٤٢/٢، وأسرار العربية ٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢٦٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥١٦/١، وحاشية الخضري ٣٤/١.

الكسر وقد اختلفوا في عِلَّة بنائه على النحو التالي:

١- تضمنه معنى (أل) ؛ إذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة – بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم: أمس الدابر لا يعود [١].

٢- لأنه لما كثر في كلامهم، وكان من الظروف تركوه على حال واحدة كما فعلوا ذلك بـ (أين) وكسروه كما كسروا (غاق) فالحركة فيهما لغير إعراب[٢].

٣- شَبَهُهُ بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة [٣].

٤- لأنه في معنى الفعل الماضي[٤].

٥- شَبَهُهُ بالحرف ؛ إذ افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه[٥].

٦- لأنه منقول من فعل الأمر، نقله ابن منظور عن الكسائي[٦].

٧- شَبَهُه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه ؛ لأنه لا يختص بمسمّى دون آخر[٧]

- **وبني على الكسر** ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ؛ إذ الأصل عند التقاء الساكنين أن يحرك الساكن بالكسر[٨].

- وقيل: كسر لأن السين طبعها الكسر[٩].

وقيل: لأنه لو فتح لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضُمَّ لالتبس بالفعل المرفوع[١٠].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٦٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥١٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٣، والهمع ١٣٨/٢.

(٢) الكتاب ٢٨٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢.

(٤) الهمع ١٣٥/٢، ولسان العرب (أمس).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢، والهمع ٢/ ١٣٨.

(٦) لسان العرب (أمس).

(٧) الهمع ١٣٨/٢.

(٨) أمالي ابن الشجري ١٢٦/٢، أسرار العربية ٣٢.

(٩) لسان العرب مادة (أمس).

(١٠) المقتضب ١٧٤/٣.

وقيل: لأنَّ أصلها الفعل، أُخِذ من قولك: أَمْسِ بخير ثم سُمِّي به، حكاه ابن منظور عن الكسائي[١].

وقيل: كسرت لأنَّ مخرجها مكسور [٢].

المذهب الثالث: ذهب الخليل[٣] إلى أَنـَّه معرب، والكسرة فيه كسرة إعراب.

قال سيبويه: " زعم الخليل أن قولهم: لاه أبوكَ، ولقيتُك أمس إنَّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على "اللسان"[٤].

ورد عليه سيبويه بقوله: " ولا يقوى قولُ الخليل في (أمس) لأنـَّك تقول ذهب أمسُ بما فيه "[٥].

المذهب الرابع:ما حكاه الزجَّاجي والزجاج[٦]: أنَّ من العرب من يبنيه على الفتح، واستدلا على ذلك بقول الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا[٧]

حيث جاءت كلمة (أمس) كما يظنان مبنيَّة على الفتح.

وردَّه ابن عصفور ؛ لأنَّ (أمس) في البيت ليست ظرفًا بدليل دخول حرف الجر عليه، نظير ذلك (وَسْطَ) ظرف، في حال دخول حرف الجر عليها صارت اسمًا[٨].

---

(١) لسان العرب مادة (أمس).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكتاب ١٦٤/٢، ارتشاف الضرب ٢٤٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٢١٩/٤، والهمع ١٣٨/٢.

(٤) الكتاب ١٦٤/٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الجمل في النحو ٢٠١، وشرحه لابن عصفور ٤٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢، والهمع ١٣٨/٢.

(٧) الرجز للعجاج.
انظر: الكتاب لسيبويه ٢٨٤/٣، ٢٨٥، وأسرار العربية ٣٢ وأمالي ابن الشجري ٢٦٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، وشرح شذور الذهب ٩٩.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠١/٢.

وردَّه ابن مالك لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأَنَّ سيبويه استشهد بالرجز على أنَّ الفتح في (مذ أمس) فتحة إعراب، وأَنَّ الزجَّاجي لم يأخذِ البيتَ مِنْ غَيْرِ كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، وإستحقَّ أَلَّا يُعَوَّلَ عليه [١].

والخلاصة أنَّ في (أمس) الظرفية في نحو: جئتك أمس أربعة مذاهب

الأول: لا معرب ولا مبني، وهو مذهب الكسائي.

الثاني: مبني على الكسر، وهو مذهب الجمهور.

الثالث: معرب وكسرته إعراب، وهو مذهب الخليل.

الرابع: مبني على الفتح حكاه الزجاج عن العرب.

والمختار هو ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن (أمس) في حال الظرفية مبنية على الكسر، وبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو لام التعريف إذ لا يوجد فيها ما يوجب الإعراب، كما أنها لو كانت معربة لوردت عن العرب مصروفة، يُقَوِّيه أيضًا أَنَّ (أمس) لما نُكِّر، أو أضيف، أو دخل عليه الألف واللام أعرب بإجماع النحويين في الأحوال الثلاث ؛ لزوال تضمنه معنى لام التعريف.

والخلاصة أنَّ في (أمس) الظرفية في نحو: جئتك أمس

أما إذا كانت غير ظرفٍ ففيها ست لغات:

الأولى: لغة الحجازيين[٢]، وهي: بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاث

يقولون: مضى أمس، وقضيت أمس، لأمس ذكرى طيبة، قال سيبويه: " ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يكسرونها في كل المواضع"[٣]، ومنه قول الشاعر:

اليوم أعلمُ ما يَجيءُ به .:. ومَضَىَ بفصلِ قَضَائِه أمسِ[٤]

ببناء (أمس) على الكسر على لغتهم مع أنه فاعل.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢، والارتشاف ٢٤٩/٢، وشرح شذور الذهب ٩٨، والهمع ١٣٩/٢.

(٣) الكتاب ٢٨٣/٣.

(٤) البيت من الكامل، لأسقف نجران.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢، وشرح شذور الذهب ٩٨، والهمع ١٣٩/٢.

الثانية: لجمهور بني تميم[١]، وهي: منعه من الصرف في حالة الرفع، والبناء على الكسر في حالتي النصب والجر.

قال شاعرهم:

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بأسُ ∴ وتَنَاسَى الذي تضمَّنَ أمسُ[٢]

بمنع (أمس) من الصرف في حالة الرفع.

قال سيبويه: " واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أَمْسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسُ، فلا يصرفونه في الرفع ؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس "[٣].

الثالثة: بعض بني تميم[٤]: أنها معربة إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث، يقولون: مضى أمسُ، وقضيت أمسَ، ولأمسَ ذكرى طيبة.

وعليه جاء قول الشاعر:

لقد رأيْتُ عجباً مُذْ أمْسَا ∴ عَجَائزًا مِثْلَ السَّعالي خمْسَا[٥]

بجر (أمس) بالفتحة نيابة عن الكسرة.

الرابعة: لبعض بني تميم[٦] وهي إعرابه إعراب المنصرف في الأحوال الثلاث، يقولون: مضى أمْسٌ، وقضيت أمسًا، ولأمسٍ ذكرى طيبة.

وردَّه ابن يعيش بقوله: " وهو غريب في الاستعمال دون القياس "[٧].

الخامسة: ما حكاه الزجاج عن بعض العرب وهي أنهم يُنَوُّنونه مع البناء على الكسر ؛ تشبيها بالأصوات [٨].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢٨٣/٣، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٢٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٣، وشرح شذور الذهب ٩٩.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف له على قائل.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ١٣٣، والتصريح ٤/ ٢٧٠، والهمع ٢/ ١٣٩، والأشموني ٢٦٨/٣، وضياء السالك ٣/ ٣٩٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٢٣/٢، وحاشية الخضري ٣٤/١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٢، والهمع ١٣٩/٢، وحاشية الخضري ٣٤/١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٢.

(٨) الهمع ١٣٩/٢، وحاشية الخضري ١٣٤/١.

السادسة: حكاها سيبويه عن قوم[١]، وعزاها ابن أبي الربيع لبني تميم[٢] وهي أَنَّها إذا كانت في موضع نصب، أو خفض بغير (مذ) و(منذ) بَنُوها على الكسر، وإن كانت في موضع رفع، أو خفض بعد (مُذْ) أو (منذ) منعت من الصرف.

قال سيبويه: " وقد فتح قومٌ (أمسَ) في (مُذْ) لمّا رفعوا، وكانت في الجر هي التي تُرْفَع شبهوها بها. قال:

لَقَدْ رأَيْتُ عجبًا مُذْ أمسَا ∴ عجَائزًا مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا

وهذا قليل "[٣].

٦- الاسم المتْبِع

إتباع حركة آخر الكلمة لحركة أول الكلمة هي لغة تميم وبعض غطفان، فهم يتبعون الأول للثاني للتجانس[٤].

وفي حركة هذا الاسم المُتْبِع نقل السيوطي أَنَّها واسطةٌ بين البناءِ والإعرابِ ؛ حيث قال: «**الْحَمْدِ لِلَّهِ**»[٥] بكسر الدال، قيل: إنَّه واسطة، والصحيح أَنَّه معرب تقديرًا "[٦].

وما ذكره السيوطي هو أحد ثلاثة آراء .

الثاني: أنه معرب بحركات مقدَّرة، منع من ظهورها حركة الإتباع، وهو مذهب الجمهور؛ لأنَّ هذه الحركة غيرُ مُجْتَلَبةٍ بعامل، فليست حركة إعراب[٧].

فـ (الحمد) في القراءة السابقة مبتدأ أهمل حركته الإعرابية، وهي الضمَّة وأتبع حركة اللام من لفظ الجلالة، مرفوع بضمة مقدَّرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة الإتباع، ومنه قراءة أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ**

---

(١) الكتاب ٢٨٤/٣.
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٨٢/١.
(٣) الكتاب ٢٨٤/٣، ٢٨٥.
(٤) الدُّر المصون ٦٥/١.
(٥) من الآية الثانية من سورة الفاتحة، وهي قراءة زيد بن علي والحسن البصري. انظر: المحتسب ٣٧/١، والإتحاف ٣٦٣/١.
(٦) الهمع ٦٩/١، ٧٠.
(٧) انظر: البحر المحيط ١٣١/١، والهمع ٧٠/١، والنحو الوافي ٢٠٠/١.

اسْجُدُوا﴾[١] بإهمال حركة التاء من (الملائكة) وهي الكسرة وضمّها إتباعًا لضمَّة الجيم من (اسجُدوا) وتكون مجرورة بكسرة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع.

يقول أبو حيَّان: " ويكون الإعرابُ إذ ذاك على التقديرين مقدَّرًا منع من ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتباع "[٢].

الثالث: أَنَّه مبنيٌّ والحركةُ حركةُ بناءٍ كحركة بناءِ المنادى المفردِ المعرفة، وهو مذهب الأَخْفَش.

حيث قال: " وقال بعض العرب: الحمدِ للهِ فكسره، وذلك أَنَّه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمُتَمَكِّنة، وذلك أنَّ الأسماءَ التي ليست بمتمكِّنة تُحرَّك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها... فشبهوا الحمد وهو اسم متمكن في هذه اللغة بهذه الأسماء التي ليستْ بمتمكِّنة كما قالوا: يا زيدُ [٣].

والمختار: أَنَّ هذه الحركة حركةُ إتباع، والاسم معها معرب بحركات مقدَّرة جيء بها ؛ لأَنَّهم أرادوا أَنْ يَجعلوا العملَ من وجهٍ واحدٍ، كما يقول سيبويه[٤]، أو لأنَّه لَمَّا كَثُرَتْ هذه الكلمة (الحمد لله) على ألسنة العرب صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أنْ يجتمعَ في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة، فكسروا (الدال) ليكون على المثال من أسمائهم كما هو في إبِلِ[٥] أو أُتبع للتجانس، وهو لغة تميم وبعض غطفان [٦].

موقف النحويين من هذه القراءة:

تباين موقف النحويين من قراءة الإتباع على النحو التالي:

- أجازها سيبويه[٧]، والفراء [٨]، وأبو حيَّان [٩].

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة البقرة، انظر المحتسب ٢٧٧/١، والنشر ٢١٠/١.

(٢) البحر المحيط ١٣١/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٩/١، ١٠.

(٤) الكتاب ١٤٦/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٠/١.

(٦) الدر المصون ١/ ٦٥.

(٧) الكتاب ٦٣/٢.

(٨) معاني القرآن للفراء ٣/١.

(٩) البحر المحيط ١/ ١٣١.

قال سيبويه: " وهذا كله عربي قد قُرِئ به " [١].

أَمَّا الزَّجَّاج فقد اعترض على قراءة الحسن البصري « **الْحَمدِ لِلَّهِ** » بكسر الدال قائلاً: " وهذه لغة ما لا يلتفت إليه، ولا يتشاغل بالرواية عنه... ولم يأت لهذا نظير في كلام العرب ولا وجه " [٢].

كما غلَّط أبا جعفر في قراءته « **للملائكةُ اسجُدوا** » قائلاً: " وأبو جعفر حلَّة أهل المدينة وأهل الثبت في القراءة إلا أنه غلط في هذا الحرف، لأَنَّ الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض ؛ ولكنه شبَّه تاء التأنيث بكسرة ألف الوصل ؛ لأنك إذا ابتدأت قلت: (اسْجُدوا) وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب "[٣].

- والنحاس في قراءة الحسن البصري يوجه القراءة ولم يعترض عليها[٤] بينما في قراءة أبي جعفر ذكر أنها لحنٌ لا يجوز، وأيَّد ما روى عن محمد بن يزيد أنَّ أبا جعفر كان يخفض، ثم يشم الضمة ؛ ليدلَّ على أنَّ الابتداء بالضمِّ [٥].

- وعلَّق ابن جِنِّي على قراءة الحسن البصري قوله: «**الْحَمدِ لِلَّهِ** » بكسر الدال؛ بأَنَّها شاذَّة في القياس والاستعمال[٦] بينما جعل قراءة أبي جعفر: «**للملائكةُ اسْجُدوا**» ضعيفة جدًّا [٧].

- والزمخشري فضَّل إتْبَاع الضمِّ في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة (**الحمدُ لُلّه**) [٨] بإتباع الثاني للأول عن إتباع الأول للثاني في قراءة الحسن البصري (**الحمدِ لله**) بكسر الدال[٩].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٣.
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٥.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٥، ٤٦.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٠.
(٥) المرجع السابق ١/ ٢١٢.
(٦) المحتسب ١/٣٨.
(٧) المحتسب ١/٧١.
(٨) من الآية الثانية من سورة الفاتحة. والقراءة في المحتسب ١/٣٧، والنشر ١/٤٧، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة.
(٩) الكشاف ١/١٠.

بينما نجده قد ضعَّف قراءة أبي جعفر قوله تعالى: «**للملائكةُ اسْجُدوا**» بضم التاء، معلِّلا ذلك بأَنـَّه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة[١].

وهذا ما ذكره الأنباري في الإنصاف أَنَّ قراءةَ أبي جعفر ضعيفة في القياس جدًا[٢].

وضعَّفها العكبرى أيضًا، فقال: " وقرئ بضمِّها (تاء للملائكة) وهي قراءة ضعيفة جدًا "[٣].

***

٧- العلم المحكي بـ (مَنْ) الاستفهامية

يُحكى العلم بـ (مَنْ) الاستفهامية عند الحجازيين[٤] رفعًا ونصبًا وجرًّا بشروطه التي ذكرها النحويون[٥]، ونقل السيوطي أن هذه الحركة عند بعض النحويين ليست حركة إعراب، ولا حركة بناء، والاسم معها واسطة بين المعرب والمبني، حيث قال: " المحكي بـ (من) نحو: مَنْ زيدٌ ؟ مَنْ زيدًا ؟ مَنْ زيدٍ ؟ قيل: إنه واسطة، وإنَّ حركته حركة حكاية ؛ لا حركة إعراب، ولا بناء"[٦].

وما ذكره السيوطي هو أحد ثلاثة مذاهب .

---

(١) المرجع السابق ١٢٧/١.

(٢) الإنصاف ٧٤٤/٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبرى ١/ ٥١.

(٤) أما بنو تميم فلا يحكى العلم بعد (مَنْ) عندهم، وإنَّما أَتوا به مرفوعًا على كل حال بالابتداء. انظر الكتاب ٤١٣/٢، والمقتضب ٣٠٨/٢، ٣٠٩، وأسرار العربية ٣٩٠، ٣٩١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٥/٢، والهمع ٢٣/٣.

(٥) هذه الشروط هي: أ- أَنْ يكونَ العلمُ لعاقل، فلا يقال: مَنْ شدقم ؟ لانتفاء العقل.
ب- ألَّا يدخلَ حرف العطف على (مَن)، فلا يقال: ومَنْ زيد ؟ أو فمن زيد ؟
جـ- ألَّا يكونَ منعوتا، فلا يقال: مَنْ زيد العاقل ؟
د- ألَّا يكون مؤكدًا، ولا مبدلاً منه ولا معطوفا عليه عطف البيان، فلا يقال: من زيد نفسه؟ ولا: مَنْ زيدٌ أبو محمد ؟.
هـ - ألَّا يكون عدم الاشتراك متيقنًا، فلا يقال: مَنْ الفرزدق ؟ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق. انظر الكتاب ٤١٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٧٩/٣، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢١٢.

(٦) الهمع ١/ ٦٩.

المذهب الثاني: أَنــَّه معرب، واختلفوا في إعرابه على أربعة أقوال:

١- ذهب جمهور البصريين[١] إلى أَنَّ حركةَ الاسم المحكي، في نحو: مَنْ زيدٌ؟ لمنْ قال: جاء زيد، ومَنْ زيدًا ؟ لمنْ قال: رأيت زيدًا، ومَنْ زيدٍ ؟ لمن قال: مررت بزيد حركة حكاية، والاسم معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة.

قال الأشموني: " والجمهور على أن (مَنْ) مبتدأ والعلم بعدها خبر، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية "[٢].

٢- ذهب كثير من الكوفيين[٣] إلى أن الاسم المحكي بدل من (مَنْ) و(مَنْ) محمولة على عامل مضمر، يدل عليه العاملُ في الاسم المستَفْهَم عنه، فالتقدير: قام مَنْ ؟ و(زيد) بدل منه، وضربتَ مَنْ ؟ و(زيدًا) بدل منه، وبمن مررت ؟ و(زيد) بدل منه.

٣- ذهب بعض النحويين[٤] إلى أن الحركة في النصب والجر للحكاية وفي الرفع إعراب ؛ لأَنَّ الواقع بعد (مَنْ) مبتدأ خبره (مَنْ) أو خبر مبتدؤه (مَنْ) فإن كان المحكي مرفوعاً رفع ما بعده (مَنْ) في اللغتين.

ورُدَّ ؛ لأنه كما حُكِيَتِ الحركةُ في النصب والجر تُحْكَى في الرفع.

٤- ذهب الفارسي إلى أن حركة الاسم المحكي حركة إعراب في حالتي النصب والجر، والاسم بدل من الضمير المحذوف، والتقدير: مَنْ ذكرته زيدًا، ومن مررت به زيدٍ، لأَنَّ (زيدًا) في حالة الرفع لا يصلح أن يكون خبرًا لـ (مَنْ) كحالة النصب والجر ؛ لأن الخبر المفرد يكون المبتدأ في الأصل أو منزلاً منزلته[٥].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٣٥٠، وارتشاف الضرب ٣٢٣/١، والنكت الحسان ١٦١، والمساعد ٢٦٣/٣.

(٢) الأشموني ٩٢/٤.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٣٥٠، والمساعد ٢٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٣٢٣/١، والهمع ٢٢٩/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧١٩، والنكت الحسان ١٦١، والهمع ٢٢٩/٣، وحاشية الصبان ٩٢/٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٢٣/١، والمساعد ٢٦٣/٣.

٥- ذهب بعض الكوفيين إلى أَنَّ الحركة حركة إعراب، ولا حكاية أصلا، والتقدير عندهم في نحو: من زيدًا ؟ لمن قال رأيت زيدًا، رأيت زيدًا مَنْ ؟ لأن السؤال عن صفته، وكذلك: جاءك زيدٌ مَنْ ؟ ومررت بزيد مَنْ ؟ فالاسم محمول على فعل في كلام المتثبت من لفظ المخبر المتقدم [١].

ورُدَّ بأن الاسم على هذا التقدير لا يكون بعض تلك الجملة إلا إذا قُدِّرَ أَنَ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؛ لا أَنـَّه على تَكرار العامل، أو يُتجوَّز في جعله بعضًا إنْ كان العاملُ هو المكرر [٢].

المذهب الثالث: أَنَّ الحركة حركة بناء، والعلم المحكي بـ (مَنْ) مبني ؛ لأَنّ الاختلاف ليس لعامل، ذكره السيوطي[٣]، وقال: إنـَّه اختيار ابن عصفور[٤].

والمختار: هو ما ذهب إليه جمهور النحويين من أنَّ العلم المحكي بـ (مَنْ) الاستفهامية معرب، والإعراب بالحركات المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، ولو كان مبنيًّا لما تغيرت حركته، وليس فيه سبب بناء، ومن قال بالواسطة بناء على أن الاختلاف فيه ليس لعامل، وليس فيه سبب بناء أقول: كون الأصل في الأسماء الإعراب يقوى كونه معربًا.

٨-المضارع المؤكد بنوني التوكيد

يعرب الفعل المضارع بشرط ألا يتصل به إحدى نوني التوكيد أو نون النسوة، فإذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد ذكر الشاطبي: أنَّ من الناس من جعله لا معرب ولا مبني حيث قال: " ومن الناس من يطلق على الفعل هنا – يعني المؤكَّد بإحدى نوني التوكيد- أنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلم فله حال بين حالين "[٥].

وما ذكره الشاطبي أنَّ من الناس من يجعل الفعل المضارع في هذه الحالة لا معرب ولا مبني، فهو واسطة بين الإعراب والبناء، لأَنَّ المضارع يشبه

---

(١) الارتشاف ٣٢٣/١، ٣٢٤.
(٢) انظر: الارتشاف ٣٢٣/١.
(٣) الهمع ٦٩/١.
(٤) المرجع السابق، وبالرجوع لكتب ابن عصفور لم أجد له رأيًا في المسألة.
(٥) المقاصد الشافية ١٠٦/١.

الاسم، والاسم المفرد إذا أضيف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وهذا هو أحد أربعة أقوال:

- **القول الثاني**: أَنـَّه باق على حاله من الإعراب مطلقًا، ولا تأثير لنون التوكيد فيه، لكن الإعراب فيه مقدَّر، كما أنَّ الاسم مع التنوين معرب لكن لَمَّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق صار الإعراب مقدرًا [١].

ورُدَّ بأنها إذا وقعت على الفعل المعتل الآخر، وقد حذف منه الآخر للجزم رُدَّ معها ما قد كان حذف، فتقول في: لتغزُ، ولترمِ، ولتخشَ. لتغزونَّ، ولترمينَّ، ولتخشينَّ، فلو كان الإعراب باقيًا مع لحاق النون لكانت علامة الجزم باقية [٢].

القول الثالث: أنَّ المضارع يبنى إذا باشرته نون التوكيد، نحو: هلْ تضربَنَّ، ويعرب إن لم تباشره، نحو: هل تضربانَّ ؟ وهل تضربُنَّ ؟ وهل تضربِنَّ ؟ وهو قول سيبويه وجمهور النحويين [٣].

وقد استدلوا على بنائه مع مباشرته نون التوكيد بما يأتي:

١- أنَّ نون التوكيد بشدَّة الاتِّصال بمنزلة جزء الكلمة، فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة، ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة[٤].

٢- أنَّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنيَّة، وإنما أعرب المضارع للشبه بالاسم، فإذا دخلت عليه نون التوكيد أكَّدت معنى الفعلية، ومكنته، فغلب الفعل وبعد من الاسم، فعاد إلى أصله وهو البناء [٥].

ورُدَّ بأنـَّه لو كان كذلك لبني المجزوم والمقرون بحرف التنفيس، والمسند

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢١٦/٤، وارتشاف الضرب ٣٠٧/١، وتمهيد القواعد ٢٣٤/١، والأشموني ١/ ٦٢.

(٢) المقاصد الشافية ١١٠/١ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥١٩، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢، وشرح قطر الندى لابن هشام ٣٦، والهمع ٢/ ٧٨.

(٤) الفوائد الضيائية ٢٣٥/٢، ٢٣٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢١٦/٤.

إلى ياء المخاطبة، لأنَّـها مساوية للمؤكد بالنون في الاتصال بما يخص الفعل [١]

٣- أنَّ الفعل لما ألحقت به نون التوكيد أشبه صيغة الأمر، فقولك: لتفعَلَنَّ مثل قولِك: افعَلنَّ، وكذلك ما أشبهه فبنى لمعارضة هذا الشبه شبهه بالاسم [٢].

٤- حذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع في الوقف، نحو: هل تفعَلُنَّ ؟ فلو كان قبل الوقف مبنيًّا لبقي بناؤه ؛ لأنَّ الوقف عارض فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما أنَّ الاعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين، نحو: هل تذكر الله؟ الأصل: تذكُرَن، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة الراء الناشئة مع النون، ولم يعتبر زوالها، لأنَّـه عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان ليفعلن ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكُرَن عند عروض التقاء الساكنين[٣].

القول الرابع: أنَّ المضارع مبني سواء باشرته نون التوكيد أم لم تباشره وهو قول الأخفش[٤] والزجاج[٥] والمبرد[٦] وأبي علي الفارسي[٧] وابن الحاجب[٨] وابن يعيش[٩].

لكنهم اختلفوا في بيان هذا البناء.

فذكر المبرد وابن الحاجب أن البناء على النون.

قال المبرد: " فإن ثنيت أو جمعت أو خاطبت مؤنثًا فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون "[١٠].

وقال ابن الحاجب "... فلما جاءت نون التوكيد حذفت نون الإعراب

---

(١) تمهيد القواعد ٢٣٤/١.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٣٠، والمقاصد الشافية ١٠٨/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٢٠، وتمهيد القواعد ٢٣٥/١.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٣٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٧ والتذييل والتكميل ١/ ١٢٦، وحاشية الصبان ١/ ٦١.

(٦) المقتضب ٢٠/٣، ٢١.

(٧) الإيضاح لأبي علي الفارسي ٢/ ٣٢٣، والحجة لأبي علي الفارسي ٢/ ٢٧٣.

(٨) شرح الوافية لابن الحاجب ٤٢٥.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢١٦.

(٧) المقتضب ٣/ ٢٠، ٢١.

لوجوب البناء بنون التوكيد " [١].

ونصَّ ابن بابشاذ على أنه يكون مبنيا مع نون التأكيد على الفتح للمذكر، مثل: هل تذهبَنَّ يا زيد ؟ وعلى الكسر مع المؤنث، مثل: هل تذهبِنَّ يا هند ؟، وعلى الضم مع جماعة المذكرين، مثل: هل تضربُنَّ يا رجال [٢].

الخلاصة أنَّ للمضارع عند اتِّصاله بنون التوكيد أربعة أقوال:

الأول: أنَّه واسطة بين المعرب والمبني.

الثاني: أنَّه باقٍ على حاله من الإعراب ولا تأثير لنون التوكيد.

الثالث: يُبنى إذا باشرته النون ويعرب إذا لم تباشره.

الرابع: أنَّه مبني سواء باشرته النون أم لم تباشره.

والذي أراه أن الفعل المضارع يبنى إذا اتصل بنون التوكيد حملًا على الفعل الماضي، ولأَنَّ نون التوكيد حرف مبني، فإذا اتصلت بالمضارع اكتسب منها البناء نحو: هل تضْرِبَنَّ، فإذا فصل بينهما بألف الاثنين، نحو: هل يضربَانَّ، أو واو الجماعة، نحو: هل تضربُنَّ، أو ياء المخاطبة، نحو: هل تضربِنّ عاد إلى أصله وهو الإعراب لشبهه بالاسم.

***

(٨) شرح الوافية ٤٢٥.

(٩) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٠٣/١.

المبحث الثاني

الوسَطِيَّة بين النكرة والمعرفة

١- الاسم المبهم بين الظاهر والمضمر

عُرِف اسم الإشارة بين النحويين بالاسم المبهم، قال سيبويه: " وأما الأسماء المبهمة، نحو: هذا وهذه "[١].

وقال المبرد: " ومن الأسماء المبهمة، وهي التي تقع للإشارة، ولا تخص شيئا دون شيء، وهي هذا، وهذاك، وأولئك، وهؤلاء "[٢].

وسُمِّي مُبْهما ؛ لأنه لا يتمحض إلى ظاهر، ولا لمضمر [٣].

قال ابن بابشاذ: " الأسماء التي لا ظاهرة، ولا مضمرة هي أسماء الإشارة"[٤].

وما ذكره ابن بابشاذ عليه كثير من النحويين كـ: حيدرة اليمني "[٥].

وابن يعيش في التهذيب الوسيط في النحو[٦]، والشيخ خالد[٧]، والفارضي[٨] وهو أحد ثلاثة مذاهب:

وقد استدلوا على ذلك، بأنه أشبه كل واحد منهما (الظاهر والمضمر) من ثلاثة أوجه:

فأشبه الظاهر من حيث نُعِتَ، ونُعِتَ به، وصُغِّرَ، تقول في نعته: مررت بهذا الرجل، فالرجل مجرور على النعت لـ(هذا)، وتقول: مررت بزيد هذا، فـ(هذا) في موضع جرٍّ على النعت لـ (زيد) وتقديره: المشار إليه، وتقول: ذَيَّا، وتَيَّا، أوليّا، في تصغير ذا، تا، أولاء.

وأشبه المضمر من حيث بُنِيَ، واختلفت صِيَغُه، ولم يفارقه تعريف الإشارة، لذلك أسماء الإشارة مبنيَّة كلها كما أنّ المضمرات مبنيَّة كلها، وأنّ اسم الإشارة مختلف الصيغ، منه للمذكر، ومنه للمؤنث، ومنه للمثنى، ومنه للجمع، وأنه لم يفارقه

---

(١) الكتاب ٥/٢.
(٢) المقتضب ١٨٦/٣.
(٣) التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني ٣٠.
(٤) شرح المقدمة المحسبة ١٦١.
(٥) كشف المشكل في النحو لحيدرة اليمني ١/ ١٩٠.
(٦) التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، ص ٣٠.
(٧) شرح المقدمة الأزهرية في علم النحو ١١٢.
(٨) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٢٠٩.

تعريف الإشارة كما أنّ المضمرات لم يفارقها تعريف الإضمار، فلما أشبه كل واحد منهما لم يكن واحد منهما أحقَّ به من الآخر فوقع بينهما [١].

المذهب الثاني: وهو أنّ الاسم المبهم ظاهرٌ ؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدم ظاهر، فيكون كناية عنه وهو مذهب بعض النحويين[٢].

قال ابن يعيش: " وقد جعله بعضهم من الأسماء الظاهرة، وهو القياس، إذ لا يفتقر إلى تقدَّم ظاهر، فيكون كناية عنه "[٣].

ونسبه الفارضي إلى ابن يعيش حيث قال: " وقال الشيخ موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش الحلبي: إنها من الأسماء الظاهرة "[٤].

المذهب الثالث: أنه مما يضمر على شريطة التفسير، وما بعده من النعت بيانا له. ذكره ابن يعيش [٥].

حيث قال: " فإن قيل: فهلاَّ كان مما أضمر على شريطة التفسير، ويكون ما بعده من النعت بيانًا له، كما فُسِّر المضمر بالظاهر في قولك: أكرمني، وأكرمت زيدًا "[٦].

ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لزم نعته، ولم يجز أن لا تذكره في غيره تقول: هذا زيد، ورأيت هذا، فلا تأتي له بصفة [٧].

والمختار أن أسماء الإشارة واسطة بين الظاهر والمضمر لأنه جمع بين حد الظاهر وحد المضمر كما سلف، فلا ينفرد به أحدهما ؛ لأنه لا يختص فيه بشيء عن الآخر.

***

(١) شرح المقدمة المحسبَة ١٦١: ١٦٣، وكشف المشكل في النحو لحيدرة اليمني ١٩٠/١، ١٩١، والتهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني ٣٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥٢، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٢٠٩/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥٢.

(٤) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١/ ٢٠٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥٣.

(٧) المرجع السابق.

٢- الضمير المستتر متصل أم منفصل

الضمير المستتر ما ليست له صورة في اللفظ، لكنه مقدَّرٌ في الذهن ولا يكون إلا مرفوعًا فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ، وهو محل خلاف بين النحويين، وقد صرح بعضهم بأنـَّه واسطة بين المتصل والمنفصل، قال الصبَّان: " قوله مستتر تصريح بأن المستتر قسم من المتصل، وهو أصح أقوال ثلاثة، **ثانيها**: منفصل، **ثالثها** واسطة "[١].

وما صرح به بعض النحويين من أن الضمير المستتر واسطة بين المتصل والمنفصل ؛لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ المحققة [٢].

وحكموا عليه بأنه غير متصل ؛ لأنه لا وجود له في اللفظ، وغير منفصل لأنه لا ينطق به مستقلا [٣] وهو أحد ثلاثة أقوال.

المذهب الثاني: ذهب جمهور النحويين[٤] إلى أنَّ الضمير المستتر من المتصل، قال الرضي: " والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله، ويكون كالتتمة لذلك العامل، وكبعضِ حروفِه، فالضمائر المستترة في نحو: زيدٌ ضَرَبَ ويَضْربُ، وهند ضربتْ وتضرب، واضرب أمرًا، وأَضْرِبُ ونَضْرِب وتَضْرِبُ في خطاب المذكر، وفي الصفات، نحو: زيد ضارب، والزيدان ضاربان، إلى آخر تصاريفها كلها متصلة "[٥].

وقال الشاطبي تعليقًا على كلام ابن مالك: " يعني أن ضمائر الرفع المتصلة على قسمين: قسم بارز يُنْطقُ به، وقد تقدَّمَ ذكره، وقسم يُستتر فلا يظهر له أثر في اللفظ، وإنـَّما هو مُقدَّرٌ في النيِّـــة، فعبَّر عن هذا المعنى بالاستتار، كأنه احتجب عن الإدراك اللفظي "[٦].

وقال المرادي: " الضمير قسمان: متصل، ومنفصل، والمتصل قسمان:

---

(١) حاشية الصبَّان ١١٢/١.

(٢) حاشية الخضري ٥٥/١.

(٣) حاشية الصبَّان ١١٢/١.

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ٤٦٦/١، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٣، وتوضيح المقاصد ٣٥٩/١، حاشية الخضري ٥٥/١.

(٥) شرح الرضي ١٢/٣.

(٦) المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٢٧٦.

بارز ومستتر، وهذا تقسيم الجمهور "[١].

وقد عبَّر ابن مالك عن هذا الضمير بالخفاء، ولعله يشير إلى أَنَّ الضمير المستتر لم يكن ظاهرًا ثم اختفى ؛ لأنه لا يظهر أبدًا، قال في شرح التسهيل: فمنه واجبُ الخفاءِ، ومنه جائز الخفاءِ ؛ إذ لفظ الخفاء لا يفهم منه أَنـَّه كان ظاهرًا ثم خفي بخلاف لفظة الاستتار [٢].

وعلق المرادي على هذه التسمية بقوله " وهذا اصطلاحٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا منه"[٣].

المذهب الثالث: أن المستتر من المنفصل، وقد عزاه الشيخ يس إلى الرضي حيث قال: " وقد صرَّحَ الرضي وغيرُه بكون المستتر منفصلاً "[٤].

وما نسبه الشيخ إلى الرضي غيرُ صحيح، بدليل نص الرضي السابق وقوله في موضع آخر: " اعلم أنه لا يَسْتتِر من المضمرات إلا المرفوع، لأَنّ المنصوبَ والمجرور فضلة لأَنـَّهما مفعولان، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وَضْعُها للاختصار استتار الفاعل، لأَنَّ الفاعل، وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكتَفُوا بلفظ الفعل عنه "[٥].

هذا والأولى بالاختيار أَنَّ الضمير المستتر من المتصل، وهو ما عليه الجمهور؛ لأنـَّه لا يستتر إلا الفاعل ونائب الفاعل ؛ والفعل والفاعل أو نائبه بينهما اتصال يجعلهما كالكلمة الواحدة، كما أَنـَّه لو كان من المنفصل لكان الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[٦] كلمة أنت، وكان من المتصل أيضًا؛ لأنه لم ينطق به مستقلاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٥٩/١.
(٢) المقاصد الشافية ٢٧٦/١.
(٣) توضيح المقاصد ١/ ٣٥٩.
(٤) حاشية يس على التصريح ٩٧/١.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٨/٣.
(٦) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

هذا وعلى غير عادة النحويين قَسَّمَ ابنُ مالك[١]، وابنُ الناظم[٢]، وابنُ هشام[٣]، في مواضعَ كثيرةٍ من كتبهم الضمير إلى بارز ومستتر، والبارز إلى مُتَّصِل ومُنْفَصِل، وساروا على غير نَهْجِ النحويين الذين يُقَسِّمون الضمير إلى مُتَّصل ومُنْفَصِل، والمتِّصل إلى بارز ومستتر.

***

٣- (إيّـا) بين الظاهـر والمضمـر

اختلف النحويون حول (إيَّـا) ولواحقه هل من قبيل الأسماء الظاهرة أو المضمرة ؟ فقيل: مضمر، وقيل: اسم ظاهر، وقيل: لا ظاهر ولا مضمر.

ذكر ابن يعيش أنَّ (إيَّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، فهو واسطة بينهما، وقد نسبه إلى سيبويه حيث قال: " وقال سيبويه: إيَّا اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو مبهم كني به عن المنصوب، وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود، وليعلم المخاطب من الغائب،ولا موضع لها من الإعراب " [١].

وقال:" ويعزى هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش " [٢].

وعزاه السيوطي إلى ابن درستويه حيث قال: " وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر " [٤]

وفي الأشباه والنظائر نَقَلَ السيوطي عن ابن يعيش أَنَّ هذا الرأيَ لابن درستويه وجاء بالنص نفسه الذي في شرح المفصل لابن يعيش لكن أبدل من قال سيبويه قال ابن درستويه[٥].

وما ذكر من أن (إيَّا) بين الظاهر والمضمر هو أحد أربعة مذاهب:

المذهب **الثاني**: ذهب الجمهور إلى أن (إيـَّا) مضمر، واختلفوا فيه على **أقوال**:

أحدها: مذهب سيبويه[٦]، وعزاه أبو علي الفارسي[١]، وابن جني[٢]، وابن

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٢٠، ٢٧٦/٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٥/٢.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الهمع ١/ ٢٠٦.
(٥) الأشباه والنظائر ٣٧٢/١.
(٦) الكتاب ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

يعيش[٣]، وأبو حيان[٤] للأخفش، وعزاه الأنباري للبصريين[٥]، واختاره الفارسي[٦]، وابن جني[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الحاجب[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن يعيش[١١]، وأبو حيَّان[١٢]، والشيخ خالد[١٣].

وهو أن (إيَّا) من إيَّاك، وإيَّاه، وإيَّاي اسم مضمر وما بعده من الكاف، والهاء، واليـاء حروف مجرَّدة من الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم، ليس لها محل من الإعراب.

قال سيبويه: " هذا باب علامة المضمرينَ المنصوبينَ. اعلم أنَّ علامة المضمرينَ المنصوبين (إيَّا) ما لم نقدر على الكاف التي في رأيتك، و(كُما) التي في رأيتُكما، و(كُم) التي في رأيتكم، و(كُنَّ) التي في رأيتكن، والهاء التي في رأيتُه، والهاء التي في رأيتها، و(هما) التي في رأيتُهما، و(هم) التي في رأيتهم، و(هُنَّ) التي في رأيتُهنَّ، و(ني) التي في رأيتني، و(نا) التي في رأيننا، فإن قدرتَ على شيء من هذه الحروف في موضع لم تُوقِع إيَّا ذلك الموضع ؛ لأَنَّهم استغنوا بها عن (إيَّا)، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها "[١٤].

وردَّ ابن مالك هذا المذهب بوجهين [١٥]:

أحدها: أن الكاف في (إيَّاك) لو كانت حرفًا كما هي في (ذلك)، لاستعملت

---

(١) الإغفال ٧٦/١.
(٢) سر صناعة الإعراب ٣١٣/١.
(٣) شرح المفصل ٣١١/٢.
(٤) التذييل والتكميل ٢٠٥/٢.
(٥) الإنصاف ٦٩٥/٢.
(٦) الإغفال ٧٧/١.
(٧) سر صناعة الإعراب ٣١٤/١.
(٨) الكشاف ١٣/١.
(٩) الإيضاح ٤٦٢/١.
(١٠) شرح الجمل ٢٢/٢.
(١١) شرح المفصل ٣١١/٢.
(١٢) التذييل والتكميل ٢٠٦/٢.
(١٣) التصريح ٣٢٦/١.
(١٤) الكتاب ٢٥٥/٢، ٢٥٦.
(١٥) شرح التسهيل ١٤٥/١، ١٤٦.

على وجهين: مجرَّدة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع (ذا) و(هنا) ولحاقها مع (إيـَّا) أولى ؛ لأنها ترفع توهم الإضافة.

وأجاب أبو حيَّان ليس هذا بلازم، ألا ترى لحاق الكاف في: النجاءَك، ورويدَك زيدًا، ولا تلحق معهما اللام، لا يقال: النجاءَ لك، ولا رويدَ لكَ زيدًا[١].

الثاني: أنها لو كانت حرفًا لجاز تجريدها من الميم في الجمع، كما جاز تجريدها مع (ذا) كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾[٢]، و ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[٣].

ثانيها - أن (إيـَّا) اسم مضمر، ولواحقه ضمائر مجرورة بالإضافة، وهو مذهب الخليل[٤] وعزاه الفارسي إلى المازني[٥] ونسبه ابن مالك للخليل والأخفش والمازني واختاره ابن مالك[٦] والشاطبي[٧].

قال أبو علي الفارسي: " إنَّ النُّظَّار في العربية اختلفوا في ذلك، فحكى أبو بكر محمد بن السري السَّرَّاج، عن أبي العبَّاس محمد بن يزيد أنَّ الخليل يذهب إلى أنَّ (إيـَّا) مضمر مضاف، وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكي عن الخليل في أنه اسم مضمر مضاف "[٨].

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضًا بالإضافة يدل على أنها أسماء في محل خفض من ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل بقوله: " حدثني من لا أتهم عن

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠٨/٢.
(٢) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.
(٣) من الآية الثانية عشرة من سورة المجادلة.
(٤) الإغفال ٧٦/١، وسر صناعة الإعراب ٣١٢/١، والإنصاف ٦٩٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٢/٢، ورصف المباني ١٣٩، والهمع ١/ ٢٠٦.
(٥) الإغفال ٧٦/١.
(٦) شرح التسهيل ١٤٥/١.
(٧) المقاصد الشافية ١/ ٢٩١.
(٨) الإغفال ٧٦/١.

الخليل: أنه سمع أعرابيًا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيـّاه وإيـّا الشَّوابّ"[١].

٢- توكيدها فيما حكاه سيبويه أيضًا عن الخليل أن قائلاً لو قال: إيـّاك نفسَك لم أُعَنِّــفْه - يريد لو أكدها بمؤكِّد "[٢].

٣- أن (إيـّا) تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل، ولطولها بكثرة حروفها[٣].

٤- أنه لا يفيد معنى بانفراده ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات فخص بالإضافة عوضًا عمَّا منع[٤].

ثالثها: أن اللواحق هي الضمائر، و(إيَّا) دعامة لها، وهي تميز المنفصل من المتصل، وهذا مذهب الفراء[٥] ونسبه الأنباري للكوفيين[٦]، ونسبه الرضي لابن كيسان[٧] ونسبه الشاطبي للسيرافي وابن كيسان[٨] واختاره المالقي[٩].

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أنَّ هذه اللواحق هي التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلَّا أَنـَّهَا لـمَّا كانت على حرف واحد، وانفصلتا عن العامل لم تقم بنفسها، فجيء بـ (إيَّا) لتعتمد عليها، يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيَّا) ولزومها لفظًا واحدًا [١٠].

٢- أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهر يُتَوصَّلُ به إلى المضمر، كما أنَّ (كِلَا) اسم ظاهر يُتَوَصَّلُ به إلى المضمر في قولك: (كلاهما) [١١].

٣- أَنَّ الكافَ هي التي ثبتت ضميرًا في غير هذا الموضع، وتختلف

---

(١) الكتاب ٢٧٩/١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) اللباب ٤٨٠/١.
(٤) الإنصاف ٢/ ٦٩٥.
(٥) معاني القرآن للفراء ٣٧١/٣.
(٦) الإنصاف ٦٩٥/٢.
(٧) شرح الكافية للرضي ٢٨/٢.
(٨) المقاصد الشافية ٢٨٧/١.
(٩) رصف المباني ١٤٠.
(١٠) الإنصاف ٧٠١/٢، وابن يعيش ٣١٤/٢.
(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٤/٢.

باختلاف أحوال المخاطب من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ[١].

ورُدَّ هذا القول بما يلي[٢]:

١- أن الكاف في (إيَّا) بمنزلة التاء في (أنتَ) والفتحة فيها بمنزلة الفتحة في أنت، واستحال أن يقال: إن (أنت) بكماله هو المضمر.

٢- ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره، فيكون تارة كافًا، وتارة ياءً، وتارة هاء، نحو قولك: إيَّاك، وإيَّايَ وإيَّاه، فيكون هذا مثله، بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر، مكسورة مع خطاب المؤنث، فكذلك (إيَّا) الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب.

المذهب الثالث: أنَّ (إيَّا) اسم ظاهر؛ والقائلون بذلك اختلفوا على قولين:

أحدهما: أنّ (إيَّا) اسم ظاهر، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها، وهو قول الزجاج، ونسبه ابن عصفور إلى الخليل[٣].

قال الزجاج: " وإيَّا اسم للمضمر المنصوب إلا أَنَّهُ ظاهرٌ يُضَاف إلى سائر المضمرات، نحو: إيَّاك ضربتُ، وإيَّاهُ ضربتُ، وإيَّايَ حدَّثت ولو قلت: إيَّا زيد كان قبيحاً، لأنه خُصَّ به المضمر "[٤].

الثاني: أنَّ (إيَّا) كُلَّها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، بمنزلة (سبحان) الذي هو اسم مظهر موضع للنصب، حكاه ابن با بشاذ وضعَّفه ؛ لأن (سبحان) معرب، و(إيَّاك) مبني، وأنَّ (سبحان) يدخله التنوين في الشعر، و(إيَّاك) لا ينون، فلو كان مظهرًا لجاز تنوينه [٥].

والمختار هو ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (إيَّا) ضمير، وهذه اللواحق حروف خطاب كالحروف اللاحقة لضمائر الرفع المنفصلة أنتَ وأخواته وكالحروف اللاحقة لذلك، وتلك، وكالكاف اللاحقة في كلمة النجاءك بمعنى: انج، لأن الألفَ واللامَ والإضافةَ لا يجتمعان، وما ذكره ابن مالك من اعتراضات على

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢١/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢١/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، ٤٩.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١٥٣، ١٥٤.

هذا المذهب أجاب عنها أبو حيَّان[١] إجابات وافية كافية.

***

٤- العلم بالغلبة والعلم المعدول بين المنقول والمرتجل

صرح بعض النحويين[٢] بأن العلم بالغلبة واسطة بين المنقول والمرتجل.

قال أبو حيّان: " فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل، كالثريَّا والدَبَران وابن عُمَر "[٣].

كما ذكر السيوطي العلم بالغلبة والعلم المعدول، حيث قال: " منه منقول ومنه مرتجل، ومنه قسمٌ ثالثٌ لا منقولٌ، ولا مرتجلٌ، وهو الذي علميته بالغلبة ذكره أبو حيَّان "[٤].

وقال: " العلم المعدول كعمر، وزفر فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أَنـَّه مشتق من المعدول عنه، فعلى هذا يكون منقولا.

والثاني: أَنـَّه مرتجل غير مشتق، لأَنَّ لفظَ المعدولِ لم يستعملْ في مُسمَّى ثُمَّ نُقِل منه، وليس وزن المعدول موافقًا لوزن المعدول عنه حتى يكونَ منقولًا.

والثالث: أنه ليس منقولاً على الإطلاق، ولا مرتـجَلاً على الإطلاق، بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه حروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه "[٥].

وما ذكره أبو حيان ومن بعده السيوطي من أَنـَّه ليس منقولا ولا مرتجلا أحد مذاهب.

المذهب الثاني: مذهب الجمهور[٦] أَنَّ العلمَ ينقسمُ قِسمين: مرتجل ومنقول

---

(١) التذليل والتكميل ٢٠٨،٢٠٩/٢.

(٢) الارتشاف ٤٩٧/١، والأشباه والنظائر ٣٧١/١، والهمع ١/ ٢٣٥، والأشموني ١٣١/١.

(٣) الارتشاف ٤٩٩/١.

(٤) الأشباه والنظائر ٣٧١/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، والمقاصد الشافية ٣٧٠/١، والتصريح ٣٧٣/١، والأشموني ١٣١/١.

وقد اختلفوا في مفهومهما [١] فقيل: المنقول ما حُفِظَ له أصلٌ في النكرات والمرتجل ما لم يحفظ له أصل في النكرات.

وقيل: المنقول: ما سبق له وضع في النكرات كجعفر وبكر، فالجعفر النهر، والبكر: الفتي من الإبل.

والمرتجل: ما لم يُسبق له وضع في النكرات.

والمنقول قد يكون منقولاً مِنِ اسم عين، كـ (أسد)، ومِنْ مصدر كـ (فَضْل)، ومن اسم فاعل، كـ (حارث)، ومِنِ اسم مفعول، كـ (مَنْصَور)، ومِن صفة مشبهة، كـ (سعيد)، ومن فِعل ماضٍ كـ (شَمَّر)، ومن مضارع كـ (تَغْلِب)، ومن جملة من فعل وفاعلٍ ضمير مستكنّ، نحو: (تأبَطَّ شرًّا).

وذهب بعض النحويين إلى أَنَّ العَلَمَ يكون منقولاً من فعل الأمر دون استتار، وجعل من ذلك (اصْمِت) اسمًا للفلاة الخالية [٢].

والمرتجل إمَّا مقيس، وهو ما سلك به سبيل نظيره من النكرات، والمراد بذلك أن يكون على قياس كلام العرب، نحو: غَطَفان وعِمران وحَمْدان، وفَقْعَس[٣] فإنَّ نظائرها من النكرات: نَزَوان وسِرْحان، وسَكْران، وجَعْفر.

وإمَّا شاذ، نحو: (مَحْبَبْ) بفك الإدغام، فالقياس يقتضي أَنْ يكون (مَحبًّا) بالإدغام، نحو: مَقَرّ ؛ لأن ذلك حكم كل (مَفْعَل) مما عينه ولامه صحيحان[٤].

المذهب الثالث: عن سيبويه وبعض النحاة أن الأعلامَ كلَّها منقولة.

قال السيوطي: " وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلّها منقولة، وليس منها شيء مرتجل، وقال: إنَّ الوضع سبَق ووصل إلى المسمَّى الأول، وعُلِمَ مدلول تلك اللفظة في النكرات، وسُمِي بها، وجَهِلْنَا نحن أصلَها، فتوَّهَمها من سمَّى بها من أجل ذلك مرتَجلَة "[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب ٤٩٦/١، والهمع ٢٣٥/١.

(٢) الأصول لابن السراج ١٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١، والتصريح ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٣) أبو قبيلة من بني أسد هو فقعس بن طريف بن عمرو. انظر جمهرة أنساب العرب ١٩٥.

(٤) شرح المفصل ١٠٦/١، ١٠٧، وارتشاف الضرب ٤٩٧/١، والتصريح ١/ ٣٧٠.

(٥) الهمع ٢٣٥/١، التذييل والتكميل ٣٠٨/٢، والأشموني ١٣١/١.

ولعلَّ ما ذكره السيوطي هو مضمون كلام سيبويه عن لزوم الألف واللام العلم بالغلبة، وهو: " وكل شيء قد جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، كان عربيًّا نعرفه ولا نعرف الذي اشْتُقَّ منه فإنَّما ذاك ؛ لأنَّا جهلنا ما علم غيرُنا، أو يكون الآخِر ولم يصل عليه عِلمٌ وصَل إلى الأوَّل المسمى "[١].

المذهب الرابع: ذهب الزجاج إلى أن الأعلام كُلَّها مرتجلة[٢].

والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ إلى آخر إلى هذا ؛ لأَنَّ الأصل عدم النقل، وما وافق وضعًا أو غيرَه فهو اتفاقيٌّ لا مقصود.

ومن الأعلام التي قيل فيها ذلك:

١- العلم بالغَلَبة.

وهو الاسم الذي اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًا يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذكر [٣].

ذكر أبو حيَّان أنَّ هذا العلم لا منقول ولا مرتجل، كالثريَّا والدَبَران وابن عُمر[٤].

وهو عند سيبويه منقول كما هو واضح في نصه السابق [٥].

وقيل: إنَّه منقول بوضع تنزيلي ؛ لأنَّ غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم[٦].

وذكر الخضري أن العلم بالغلبة منقول ؛ لأن غلبته كالوضع الجديد[٧].

الثاني: العلم المعدول.

نص السيوطي على أنَّ فيه ثلاثة أقوال كما ذكرت في مقدمة المسألة أَنَّه

---

(١) الكتاب ١٠٢/٢، ١٠٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٤٩٦/١، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٢، والتصريح ٣٧٤/١، والأشموني ١٣١/١، الصبان ١٣١/١.

(٣) الارتشاف ٤٩٩/١.

(٤) المرجع السابق ٤٩٧/١.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٠٢/٢، ١٠٣.

(٦) البهجة المرضية للسيوطي ٨٢.

(٧) حاشية الخضري ١/ ٦٥.

مرتجل، وأَنـَّه منقول، وأنـَّه لا منقول ولا مرتجل[١].

وصرح ابن جني[٢]، وابن يعيش[٣] بأنّ العلم المعدول مرتجل، قال ابن جنِّي: "ومن المرتجل ما كان معدولاً، نحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، وثُقل، وجُشَم، وزُحَل، فهذه أعلام مرتجلة معدولة عن: عامِر، وزافِر، وقاثِم، وثاعِل، وجاشِم، وزاحِل، وهي أعلام يدل على عدلها أَنـَّكَ لا تجدها في الأجناس "[٤].

هذا والمختار أنّ العلمَ بالغلبة هو من الأعلام المنقولة ؛ لأنـَّا إذا قلنا المصحف، وهو علم بالغلبة على كتاب الله، فهو منقول من المصحف الذي ينطبق على كلِّ غلاف يحوي صحفًا، وإذا قلنا: ابن عبّاس، وهو علم بالغلبة على عبد الله بن عباس، فهو منقول من العموم، لأَنـَّه يُطلق على أي واحد من أبناء العباس إلى الخصوص (عبد الله) وكذلك كلمة الكتاب وهي علم بالغلبة على كتاب سيبويه، فقد نقلت من استخدامها لأي غلاف يحوي عِلْمًا إلى كتاب سيبويه.

أما العلم المعدول فهو مرتجل ؛ لأنـَّه وضع من أول الأمر علمًا، ولم يستعمل في غير العلمية.

وبناءً على ذلك فإنَّ القول بأَنَّ العلَم يأتي منقولاً، ويأتي مرتجلاً هو المختار.

***

٥- الاسم الخالي من أل والتنوين كـ (من) و(ما) الاستفهاميتين

الاسم ضربان[٥]: نكرة، وهي ما تقبل أل، نحو: رجل، وفرس، وغلام، تقول: الرجل، والفرس، والغلام.

أو يقع ما موقع ما يقبل (أل) مثل (ذو) بمعنى (صاحب)، فإنه نكرة، وإن لم يقبل (أل) فهو على معنى ما يقبل (أل).

ومعرفة، وهي التي لا تقبل (أل) ولا تقع موقع ما يقبلها، وهي سبع

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٧١/١.

(٢) المبهج لابن جني ٥/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١.

(٤) المبهج ٥/١.

(٥) المقاصد الشافية ٢٤١/١، ٢٤٢، والأشموني ١/ ١٠٥.

الضمير، كأنا وأنت، وهو والعلم، نحو: محمد وعلي، واسم الإشارة نحو: ذا، وذوي، والموصول نحو: الذي والتي والذين، والمعرف بالألف واللام، نحو: الرجل، والفرس والمعرف بالإضافة، نحو: كتاب محمد، والنكرة المقصودة في النداء نحو: يا رجل.

لكن هل توجد بينهما واسطة ؟

ذهب بعض النحويين إلى أن الخالي من (أل) والتنوين كـ (من) و(ما) الاستفهاميتين واسطة بين النكرة والمعرفة.

قال السيوطي: " الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة، وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام، نحو: (ما)، و(من)، و(أين)، و(متى) و(كيف) "[١].

وقال الخضري: " وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما، وهو الأصح خلافًا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين و(أل) كـ (مَن) و(ما) " [٢].

وما قاله السيوطي والخضري هو أحد ثلاثة مذاهب:

المذهب الثاني: أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة، وما لا يدخله التنوين و(أل) نكرة، لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجَّة واضحة، ولأنه قائم مقام النكرة. وهو مذهب الجمهور[٣].

قال السيوطي: " الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة " [٤].

المذهب الثالث: ذهب ابن كيسان إلى أن (من) و(ما) الاستفهاميتين معرفتان[٥].

واحتج على ذلك بأن جوابهما معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال فإذا قيل: من عندك ؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدلَّ تعريف الجواب على تعريف المجاب.

---

(١) الهمع ١/ ١٨٩.

(٢) حاشية الخضري ١/ ٥٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١١٩/١، وارتشاف الضرب ٤٦٠/١، وتوضيح المقاصد ٣٥٧/١، والمقاصد الشافية ٢٤٢/١، والهمع ١٨٩/١.

(٤) الهمع ١/ ١٨٩.

(٥) التذيل والتكميل ١٢٥/٢، والمساعد ١/ ٧٩، والتصريح ١/ ٣٠٠.

وضعفه ابن مالك لوجهين[١]:

أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل لك: من عندك ؟ أن يقول: رجل من بني فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا ؟ أن يقول: أمر مهم.

والثاني: أنَّ (من) و(ما) في السؤالين قائمان مقام أيُّ إنسانٍ ؟ وأيُّ شيء ؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب ؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضًا فالتعريف فرعٌ فمن ادَّعاه فعليه الدليل بخلاف ادِّعاء التنكير ".

والمختار أنهما نكرتان لأن الأصل في الأشياء التنكير، ولأن الاستفهام يكون مجهولا فناسب النكرة.

***

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٩، والمساعد ١/ ٧٩.

المبحث الثالث
الوسَطِيَّة بين التَّعــدِّي واللزوم

١- الأفعال التي تتعدَّى بنفسها وتتعدَّى بحرف الجر مع تساوي الاستعمالين:

الفعل من حيث التعدِّي واللزوم أربعة أنواع [١].

الأول: الفعل المتعدِّي فقط، وهو الذي تعدَّى، أي جاوز فاعله إلى مفعوله، ويُسمَّى واقعًا لوقوعه على المفعول به، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، مثل: شرب، وفهمَ.

الثاني: الفعل اللازم فقط، وهو ما لزم فاعله ولم يتعدَّه، ويُسمَّى غير واقع؛ لأنه لم يقع على المفعول به، وغير مجاوز (قاصر) لأنه لم يجاوز الفاعل، مثل: خرج، وذهب.

الثالث: الفعل المتعدِّي تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر وقد تساوى الاستعمالان، مثل: نصحته ونصحت له، وشكرته وشكرت له ووزنته ووزنت له، وَكِلْتُه وكِلْتُ له، ولا سبيل إلى معرفته إلّا السماع[٢] قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾[٤].

الرابع: ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، وهو كان وأخواتها، وكاد وأخواتها وهذان الأخيران ذكر نحويون أَنـَّهما واسطة بين التعدي واللزوم.

فمن الأول قول الصبَّان: " والمُصَنِّف في التسهيل على أنَّ ما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرِّ مع شيوع كل من اللغتين، كشكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهبَ ثلاثةٍ فيه "[٥].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢، والتذييل والتكميل ٧/٧، والمساعد ٤٢٧/١، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٢٧، ١٢٨.

(٢) كتاب اللامات للزجاجي ١٤٧، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، والمساعد ٤٢٧/١.

(٣) الآية الثالثة من سورة المطففين.

(٤) من الآية ٦٢ من سورة الأعراف.

(٥) حاشية الصبَّان ٢/ ٨٧.

وما نقله الصبان عن ابن مالك في التسهيل هو مضمون كلامه في شرحه على التسهيل، حيث قال: " وإذا اسْتُعْمِلَ الفعل متعدِّيًا بنفسه تارة وبحرف جر تارة، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورًا قيل فيه متعدٍّ بوجهين، ولم يُحْكَم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادةٍ عند ثبوتِه، نحو: شكرتُه وشكرتُ له، ونصحتُه ونصحتُ له "[١].

وهذا المذهب صححه الصبَّان [٢] والخضري[٣]، وهو أحد سبعة مذاهب.

ثانيها: أنَّ أصل هذا النوع التعدِّي، وحرف الجر زائد، وإليه ذهب أبو الحسن بن بابشاذ [٤]، والرضي [٥].

قال الرضي: " واعلم أنَّه قيل في بعض الأفعال إنه متعدٍّ بنفسه مرَّة، ومرَّة إنه لازم متعدٍّ بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان وكان كلُ واحدٍ منهما غالباً، نحو: نصحتُك ونصحتُ لك، وشكرتُك وشكرتُ لك، والذي أرى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقًا، إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدِّي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعدٍّ إجماعًا، فكذا مع اللام فهي إذن زائدة "كما في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٦] إلا أنها مطردة الزيادة في نحو: (نصحت) و(شكرت) دون (ردِف) [٧].

ورُدَّ بأن الزيادة لا يُقْدَم عليها إلا بدليل، ولا دليل على أن اللام زائدة [٨].

ثالثها: أنَّ مثل هذه الأفعال لازم وحُذِفَ الحرف توسُّعًا.

قال الصبَّان: " وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه: ثانيها متعدٍّ والحرف زائد، وثالثها لازم وحَذْفُ الحرف تَوَسُّع "[٩].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢.
(٢) حاشية الصبان ٨٧/٢.
(٣) حاشية الخضري ١٧٨/١.
(٤) شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩، والتذييل والتكميل ٩/٧.
(٥) شرح الكافية للرضي ١٣٨/٤، ١٣٩.
(٦) من الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٧) شرح الكافية للرضي ١٣٨/٤، ١٣٩.
(٨) اللباب ٢٦٨/١، وحاشية يس على التصريح ٣٠٨/١.
(٩) حاشية الصبَّان ٨٧/٢.

ورُدَّ بأن حذف الحرف ليس بقياس [١].

رابعها: ما كان من هذا النوع يَحُلُّ بنفس المفعول فالأصل تَعَدِّيه بنفسه والحرف زائد، نحو: مسحت برأسي ومسحت رأسي، وخشَّنتُ بصدره وصدرَه، لأَنَّ التخشينَ يَحُلُّ بالصدر، وما لم يكن كذلك تعدِّيه بالحرف، نحو نصحت لزيد، لأَنَّ النصحَ لاَ يَحُلُّ بزيد، وهو مذهب ابن عصفور[٢].

خامسها: أَنـَّه من باب ما يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، وأنَّ الأصل: نصحت لزيد رأْيَه، وهو مذهب ابن درستويه[٣].

واسْتَدَلَّ على ذلك بأَنـَّه منقولٌ من قولك: نصحت لزيد ثوبَه، بمعنى خَطَـتُه، فَشُبِّهَ إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب، لأَنَّ الخياطَة إصلاحٌ للثوب في المعنى، فكما أنَّ نصحت من قولك: نصحت لزيد ثَوبَه بمعنى خَطَـتُه من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرّ فكذلك ما نُـقِل منه، ثم حُذِفَ المفعولُ الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى، ألا ترى أَنـّك إذا قلت: نصحت لزيد، معناه نصحت لزيد رَأْيَه [٤].

وممن تبع ابن درستويه السهيلي حيث قال: " نصحت لزيد، وشكرت له، وكِلْتُ له، المفعول في هذا كله محذوف، والفعلُ واصلٌ إلى ما بعدَه بحرف ؛ لأنَّ نصحت مأخوذ من قولك: نصح الخائطُ الثوبَ إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض، ثم استُعِير في الرأي فقالوا: نصحت له رأيه... وكذلك شكرت إنما هو تفخيم للفعل وتعظيم له، من شكر بطنُه إذا امتلأت، فالأصل: شكرت لزيد فعله ثم قد يحذف المفعول فتقول: شكرت لزيد، ثم يحذف الحرف ؛ لأنّ (شكرت) متضمنة لحمدت أو مدحت ؛ لأنَّ من شكر فعلا للرجل فقد حَمِدَه أو مَدَحَه "[٥].

وردَّه ابن عصفور ؛ لأنه لو كان كما ذهب إليه لسُمِعَ في موضع من

---

(١) اللباب ٢٦٩/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١، وشرح الجزولية للأبذي ٧٢٤، والتذييل ١٠/٧.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١، وشرح الجزولية للأبذي ٧٢٤، والتذييل ١٠/٧.

(٥) نتائج الفكر ٣٥٢، وانظر التذييل والتكميل ٩/٧.

المواضع: نصحت لزيد رأيه، فَتُوصَل (نصحت) إلى منصوب بعد المجرور، فإذا لم يسمع ذلك دليل على فساده [١].

سادسها: أنَّ هذا النوع لا يُتَصَوَّرُ وجوده ؛ لأنَّه من حيثُ عُدِّي بنفسه كان قويًّا، ومن حيث عُدِّي بحرف الجرّ كان ضعيفًا فاستحال وجوده، وهو مذهب بعض النحويين[٢] وصححه ابن عصفور، والأبذي[٣]، حيث قال ابن عصفور: " وزعم بعض النحويين أَنَّه لا يُتَصوَّر أَنْ يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه، وتارة بحرف الجرِّ، لأنَّه محال أن يكون الفعل قويًّا ضعيفًا في حال واحده، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محلٍّ للفعل في حينٍ واحدٍ، وهو الصحيح"[٤].

وردّه أبو حيَّان بأَنَّ دعوى الاستحالة باطلة، إذ يُتَصَوَّر أن يكون بعض العرب يلحظة قويًّا بصيغة فيوصله بنفسه، وآخر يَضْعُف عنده فيقويه بالحرف، ثم اختلطت اللغات وتداخلت، بلى يُتَصَوَّر أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد [٥].

سابعها: أنهما لغتان، فلا يقال في الموضع الذي استعمل بغير حرف: حذف الحرف منه ؛ لأَنّ حذفَ حرف الجرِّ ليس بقياس، ولا في الموضع الذي ذكر: هو زائد ؛ لأَنَّ زيادة الجارّ ليست بقياس أيضًا.

وإذا جاء الأمران في الاختيار دلَّ على أنهما لغتان، وهو مذهب العكبرى[٦].

والمختار: أَنَّه واسطة بين التعدي واللزوم ؛ إذ لا يغلب استعمال أحدهما، ولو كان متعدِّيًا وحرف الجر زائد لكثر استعماله متعدِّيًا، ولو كان لازما وحذف حرف الجر توسعاً لكثر استعماله لازمًا، أما وأنه قد تساوى الاستعمالان فهو واسطة بين التعدِّي واللزوم.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، والتذييل والتكميل ٨/٧، ومنهج السالك ٨٥/٢
(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٧٢٣.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١.
(٥) منهج السالك ٨٥/٢، وقد نسبه إلى أبي علي الشلوبين في التذييل والتكميل ٨/٧.
(٦) اللباب ١/ ٢٦٨.

وأما الثاني: فهو ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، فالجمهور على أَنـَّها واسطة، لا متعدية ولا لازمة.

قال الصبَّان: " فالجمهور على أن (كان) وأخواتها واسطة " [١].

وقال الخضري: " الجمهور على أن (كان) وأخواتها واسطة " [٢].

***

٢- اللام الداخلة على مفعول الفعل المتأخر أو على ما يعمل عمله بين التعدي والزيادة

الفعل المتعدِّي إذا تقدم على معموله لا يؤتى باللام مع المعمول، لأنه أصل في العمل قوِّيٌ يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه لا يحتاج إلى واسطة، فلا يقال: ضربت لزيد، أما إذا تأخر أو ناب عنه غيره مما يعمل عمله فقد ضَعُف عن الوصول لمعموله فقُوِّي باللام، هذه اللام عند ابن هشام ليست زائدة، ولا مُعَدِّية، وإنما هي في منزلة بين المنزلتين[٣] واختار هذا المذهب السيوطي[٤] والشيخ يس[٥] والخضري[٦].

قال ابن هشام: " التحقيق: أنها ليست زائدة محضة ؛ لما تُخيِّل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة ؛ لاطِّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين "[٧].

واستدلوا على ذلك بأن تأخر العامل يوجبُ ضعفَه فصار كأنّه لازمٌ، واللام كأنها معدية له، ولكونها يصح سقوطها صارت كالزائدة.

وردَّه الشيخ خالد ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين المتنافيين ؛ لأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوي به فتكون متعلقة

---

(١) حاشية الصبَّان ٨٧/٢.

(٢) حاشية الخضري ١٧٨/١.

(٣) أوضح المسالك ٣٢/٣، والمغني ٥٧٦، وانظر حاشية الشمني على المغني ٣٠/٢.

(٤) الهمع ٩١/٣.

(٥) حاشية يس على التصريح ١١/٢.

(٦) حاشية الخضري ٢٣٠/١.

(٧) المغني لابن هشام ٥٧٦.

غير متعلقة في آن واحد، وهو ممتنع [١].

وأجاب الشيخ يس على اعتراض الشيخ خالد من جهتين.

إحداهما: جهة الأصالة، باعتبار ضعف العامل بما ذكر، فيجوز تعلق اللام به نظرًا إلى كونها مُقوِّية.

الأخرى: جهة الزيادة باعتبار أنَّ العامل يتعدَّى بنفسه، فلا يجوز أن تتعلق به؛ نظرًا إلى كونها زائدة [٢].

وما ذهب إليه ابن هشام أحد أربعة مذاهب ٠

المذهب الثاني: أنها زائدة، وهو مذهب المبرِّد [٣].

واستدل على ذلك باطِّراد صحة إسقاطها في قوله تعالى: « ئە ى ى ي»[٤] لأنك تقول: عبرت الرؤيا، ولا تقول عبرت للرؤيا، وتبعه ابن مالك[٥] والمرادي[٦]، والإربلي [٧] **ورُدَّ هذا القول بما يأتي:**

١- أنها في الآية الكريمة حرف مقوٍّ لوصول الفعل إلى الاسم لأنه لَمَّا تأخر عنه الفعل ضَعُفَ، فاحتيج إلى حرف يصل به، يَدُلَّ على أن الفعل إذا تأخر ضعف قولهم: زيدٌ ضربت، فلم يعمل الفعل في الاسم السابق عليه؛ لضعفه بسبب تأخره[٨].

٢- أن القول بالزيادة خروج عن أصل وضع الحروف، وذلك لا يصلح إلا إذا اضْطرَّ إليه [٩].

٣- ليس في الآية الكريمة دليل على أنها زائدة، إنما يكون دليلاً لو جاء مؤخَّرًا، وأما مع التقديم فليس فيه دليل، لأن كل مفعول إذا تقدم جاز أن تأتي باللام، وأن تأتي بغير اللام، فتقول: ضربت زيدًا، وقتلت عمرًا، فإذا قدمت المفعول قلت: لزيدٍ ضربت، ولِعمرو قتلت ؛ لأن العامل إذا

---

(١) التصريح ٣٦/٣.
(٢) حاشية يس على التصريح ١١/٢.
(٣) المقتضب ٣٧/٢.
(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف |.
(٥) شرح التسهيل ١٤٨/٣.
(٦) الجنى الداني ١٠٥، ١٠٦.
(٧) جواهر الأدب ٧٧.
(٨) التذييل والتكميل ١١/ ١٨٠.
(٩) المقاصد الشافية ٣/ ٦١٧.

تأخَّر عن معموله ضعف عن العمل فوصلت إليه باللام [١].

٤- قولهم: زيدٌ ضربته، وزيد ضربت، بحذف الضمير العائد على زيد، فإن أخَّرتَ زيدًا فقلت: ضربته زيد، ألزمت الهاء، ولم يجز ضربت زيد ؛ لأنَّ في هذا تهيئ العامل للعمل وقطعه عنه، وليس ذلك في التقدم لضعف طلبه له[٢].

٥- أنها عندهم زائدة لتقوية العامل الضعيف بالتأخر أو بكونه فرعًا في العمل، وهذه العِلَّة أولى في الاعتلال لقصد التعدِّي باللام منها لقصد الزيادة ؛ إذ لا يناسب ضعف العامل زيادة اللام من حيث هي زيادة، ويناسب الإتيان بها للتعدية [٣].

المذهب الثالث: أنها لام مُعَدِّية ومقوية لعامل ضعف بواحد من أمور أربعة:

١- تأخر الفعل عن المفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٤]، و﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٥].

٢- العامل فرع في العمل عن الفعل، كاسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[٦] أو أمثلة المبالغة، نحو قوله عز وجل: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٧] أو المصدر، نحو: أعجبني ضربك لزيد.

٣- ما كان من الأفعال المتعدية وبنى للتعجب على صيغة (ما أفعله) نحو: ما أضرب زيدًا لعمرو فقد ذكر بعض النحويين أنَّ اللام دخلت على المفعول به لضعف الفعل بدخول معنى التعجب فيه [٨].

٤- الفعل النائب عنه حرف النداء إذا دخله معنى التعجب أو الاستغاثة جاز

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٨٥٨/٢.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المقاصد الشافية ٦١٧/٣، ٦١٨.
(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٥) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.
(٦) من الآية ٣٢ من سورة فاطر.
(٧) من الآية ١٠٧ من سورة هود |.
(٨) المقاصد الشافية ٦١٦/٣، والمغني لابن هشام ٢٤٤/١.

جرُّه باللام، لأنه لما حذف الفعل، ودخله معنى الإنشاء ضعف عن التعدي بنفسه، نحو: يا لزيد فارسًا !، ويا لزيد لعمرو[١]وهذا مذهب الجرجاني[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن أبي الربيع[٤]، وأبي حيَّان [٥]، والمرادي[٦]، وابن الفخار [٧].

ورُدَّ هذا المذهب باطِّراد صحة إسقاطها، ولو كانت مُعَدِّية ما سقطت

المذهب الرابع: أنها أصلية، وهي لام العِلَّة، والمعنى: لأجل وهو مذهب الأخفش [٨]

الخلاصة **أنَّ هذه اللام الداخلة على مفعول الفعل المتأخر فيها أربعة أقوال:**

الأول: ليست زائدة محضة ولا مُعَدِّية محضة وعليه ابن هشام.

الثاني: أنها زائدة وهو قول المبرد.

الثالث: أنها معدِّية لضعف العامل، وهو قول ابن عصفور وأبي حيان.

الرابع: أنَّها لام أصلية، وهي لام العلَّة وهو قول الأخفش.

والذي أميل إليه أن هذه اللام مُعَدِّيَة وليست زائدة، لأنها وإن جاز حذفها إلا أنَّ الفعل ضَعُفَ بدونها فلم يعمل فيما قبله، فإن اللام وإن حذفت إلا أن الفعل ضعف لهذا الحذف، فإذا وجدت قوي بها وعمل في معموله. وليست أصلية بمعنى لأجل، لأنها قد توجد في موضع لا يصح فيه هذا التقدير، مثل: ما أضرب زيدًا لعمرٍو.

---

(١) انظر المرجعين السابقين.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٨٢٨/٢.

(٣) شرح الجمل ٥١٤/١.

(٤) البسيط ٨٥٧/٢، ٨٥٨.

(٥) التذييل والتكميل ٨٠/١٢.

(٦) توضيح المقاصد ٧٥٥.

(٧) شرح الجمل لابن الفخار ٣٩١/٢، رسالة دكتوراه، إعداد: جمال بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية ١٤٠٩- ١٤١٠هـ.

٨) معاني القرآن للأخفش ٣١١/٢

المبحث الرابــع

الوسَطِيَّة بين الوصــل والوقــف

١- وصل هاء الضمير بحذف الصلة مع بقاء الحركة

من صور الوقف: الوقف على هاء الضمير، والوقف عليها يكون بتسكينها فإذا وُصِلَتْ حُرِّكَتْ وجيء بحرف صلة للهاء وهو الياء مع الكسر، والواو مع الضم، تقول: مررتُ بهي، وضربتهو.

وقد تُحذفُ الصلةُ وتبْقى الحركة التي قبلها ومن ذلك قول الشاعر:

له زجلٌ كأنـَّـهُ صَوتُ حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زَمِيرُ (١)

بحذف الواو من (كأنه) وإثبات الضمة، وفي مثل هذا ذكر ابن جني أنه واسطة بين الوصل والوقف، حيث قال: " ومن ذلك بيت الكتاب له زجلٌ كأنه صوت حادٍ.

فحذف الواو من (كأنـَّـهُ) لا على حد الوصل، ولا على حد الوقف، أمَّا الوقف فيقضي بالسكون (كأنـَّـهْ) وأمَّا الوصل فيقضي بالمطل، وتمكين الواو (كأنهو) فقوله إذن كأنه منزلة بين الوصل والوقف " (٢).

وما ذكره ابن جنِّي هو أحد ثلاثة أقوال.

القول الثاني: أن يُحْمَلَ على إجراء الوصل مُجْرَى الوقف، وهو قول الزجاج(٣) وابن السراج(٤) والنحاس(٥) وابن عصفور(٦) وأبي حيان(٧).

واستدل الزجاج على ذلك بقول الشاعر:

فإن يَكُ غثًّا أو سَمِينًا فإنَّني سأجْعَلُ عينيه لنفسه مُقْتِعا (٨).

---

(١) البيت من الوافر للشماخ بن ضرار الغطفاني.
والزجل: صوت فيه حنين وترنم - وحادٍ: الحادي الذي يتغنى أمام الإبل. والوسيقة: أنثى الحمار الوحشي، والزمِير: صوت المزمار.
انظر: الكتاب ٣٠/١، والخصائص ١٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/١، ولسان العرب (زجل)، وتاج العروس (زجل).

(٢) الخصائص ٣٥٨/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١١٧/٤.

(٤) الأصول ٤٥٩/٣.

(٥) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١.

(٦) ضرائر الشعر ٩٥.

(٧) البحر المحيط ٥٢٤/٢.

(٨) البيت من الطويل لمالك الهمداني.
انظر: الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٣٨/١، ٢٦٦/١، وضرورة الشعر للسيرافي ١٠٩، والإنصاف ٢٩٨.

فحذف الياء في الوصل من (لنفسهِ) على حدِّ حذفها في الوقف تشبيها للوصل بالوقف أو إجراءً له مجراه.

واعترض أبو علي الفارسي على هذا القول ؛ لأن إجراء الوصل مُجْرَى الوقف يكون بتسكين الحرف [١].

القول الثالث: وهو قولٌ آخر للزجاج عند تعليقه على قراءة ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾[٢] بسكون هاء الضمير في الوصل، أنه لا يجوز أن تسكَّن، بل غلَّط من حكى هذه القراءة حيث قال: " وهذا الإسكان – مشيرًا إلى القراءة السابقة- الذي حُكَي عن هؤلاء غلط بيِّن لا ينبغي أن يُقْرَأ به، لأن الهاء لا ينبغي أن تُجْزم، ولا تسكَّن في الوصل، إنما تسكن في الوقف "[٣].

وقال: " لا يجوز حذف الياء ولا تبقى الكسرة التي تدل عليها "[٤].

واعترض أبو حيَّان على تغليط الزجاج لمثل هذا، وذكر أنها قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء [٥].

والذي أميل إليه أنَّ مثل هذا واسطة بين الوصل والوقف وليس من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ لأنه يكون كذلك لو كان بالسكون، وليس غلطًا بيِّنًا كما ذكر الزجاج في أحد قوليه، لأنه قد ورد عن العرب، بل هو لغة عقيل وبني كلاب، فقد نقله الكسائي عن أعراب عقيل وبني كلاب، والكسائي عالم ثقة يؤخذ بنقله.

قال ابن مالك: " وأما اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر (لَهْ وبهْ) وما

---

(١) المسائل العسكريات ٢٤٢.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة النمل قرأ بإسكان الهاء أبو عمرو، وعاصم، وحمزة والدجواني عن هشام، وابن وردان وابن جماز بخلف عنهما. انظر إتحاف فضلاء البشر ٣٢٦/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٥٢٤.

أشبهها، قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[١] بالجزم، و(لربه لكنود) بغير تمام، ولهْ مال، ولهُ مال "[٢].

***

٢- إثبات هاء السكت متحركة في الوصل

الأصل في الوقف على الألف أن يُؤتَى بعده بهاء ساكنة تُسمَّى هاء السكت فإذا وصلت الكلام حُذِفَتْ، لكنها قد وردتْ في الوصل ساكنة ومتحركة ومن مجيئها متحركة قول الشاعر:

يا مرحباهُ بحمار ناجيــــه إذا أتى قربتُـه للسانيـــة [٣]

ومثل هذا عند ابن جنِّي ليس على حد الوصل، ولا على حد الوقف، وإنما هو واسطة بينهما حيث قال: " فثبات الهاءِ في (مرحباه) ليس على حد الوقف، ولا على حد الوصل، أمَّا الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: (يا مرحباه)، وأمَّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً يا مرحبا بحمار ناجيه. فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين "[٤].

وما ذكره ابن جني هو أحد ثلاثة مذاهب ٠

المذهب الثاني: أنـَّها حُرِّكَتْ في الوصل بعد الألف إجراء للوصل مُـجْرَى الوقف، ولمشابهتها بهاء الضمير ذكره الرضي [٥].

يقول الرضى: " ويحركها من يُـثْبتُها وصلاً بعد الألف إجراء للوصل مُجْرى الوقف"[٦].

---

(١) من الآية ٦ من سورة العاديات، والقراءة في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٥٣٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢.

(٣) البيت من بحر الرجز لعروة بن حزام.
انظر: ديوان عروة بن حزام، تحقيق أنطوان محمد القوال، دار الجيل، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص٢١، والخصائص ٣٥٨/٢، والمنصف لابن جني ١٤٤/٣، والممتع في التصريف ١/ ٤٠١، وشرح الكافية للرضي ٥٤٢/٤، والخزانة ٣٨٧/٢.

(٤) الخصائص ٣٦١/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ٥٤٢/٤.

(٦) المرجع السابق.

المذهب الثالث: أن تحريك هاء السكت في الوصل شاذ ضعيف لا يثبت في الرواية، ولا يُحْفَظُ في القياس، وهو قول ابن جني في كتابه شرح ديوان المتنبِّي حيث قال مُعَلِّقًا على البيت السابق: " وهذا شاذ ضعيف عند أصحابنا، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف، أو على حد الوصل، فإن أجراها على حد الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلاً، لاستغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف، وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إيـَّاها متحركة: بالكسر كانت، أو بالضم، وهي في هذا بلا خلاف ساكنة، ولا يُعْلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها، وتجرى هذه الكلمة عليها، فلهذا كان إثبات الهاء متحركة خطأ عندنا "[١].

كما عدَّ الزمخشري هذا النهج لحنًا ومخالفًا لقياس العرب، واعتبر تحريك هاء السكت في الوصل لحنًا لأنها زيدت لبيان حركة ما قبلها خوفًا من الحذف على الوقف[٢].

كما وصفه ابن يعيش بالرداءة وعدم الجواز[٣].

والذي أميل إليه أنه يجوز إثبات هاء السكت متحركة، فقد قرأ ابن عامر من رواية هشام قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ اقْتَدِهِ﴾[٤] بهاء متحركة بالكسر مع الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف.

٣- تحريك الحرف المضعف في الوصل

التضعيف نوع من أنواع الوقف، وهو أن تُضَاعِفَ الحرف الموقوف عليه بزيادة حرف مِثْلِهِ، ثم يدغم، تقول: هذا خالدّ، فإذا وصلتَ لا يُضَّعف، أما قول الشاعر:

ببازلٍ وَجْنَـاءَ أَوْ عَيْهَـلِّ كأنَّ مَهْوَاهَا عَلى الكَلْكَلِّ[٥]

---

(١) الخزانة ٤٥٧/١١، ٤٥٨.

(٢) المفصل ٤٦١، ٤٦٢، والأنموذج بشرح الأردبيلي ٣٧١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٥.

(٤) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام، والقراءة في: إتحاف فضلاء البشر ٢١/٢.

(٥) البيت من الرجز لرجل من بني أسد.

بتضعيف الحرف في الوصل ؛ إذ المراد: عَيْهَل وكلكل بالتخفيف فقد ذهب ابن جنِّي في الخصائص إلى أنه واسطة بين الوصل والوقف، حيث قال مَعَلِّقًا على البيت السابق: " فإثبات الياء مع التضعيف طريف، وذلك أنَّ التثقيل من أمارة الوقف، والياء من أمارة الإطلاق، فظاهر هذا الجمع بين المنزلتين "[١].

كما ذكر أنَّ سبب جواز الجمع بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد كان جائزًا على انفراده، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكْلَفْ إلا بما من عادته أن يُؤتى به منفردًا [٢].

وما ذكره ابن جني سالفًا هو أحد ثلاثة مذاهب:

الثاني: أنه من إجراء الوصلِ مُجْرَى الوقف، وهو مذهب سيبويه[٣]، وعليه كثير من النحويين[٤] وهؤلاء قد اختلفوا فيه أيختص بالشعر دون النثر أم يأتي فيهما ؟

- فذهب سيبويه[٥] وأبو علي الفارسي[٦] وابن السراج[٧] والرضي[٨] إلى أنه يختص بالشعر.

يقول سيبويه: " ومن العرب من يُثقِّلُ الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف،

انظر الكتاب ١٧٠/٤، والنكت ٢٣٢/٣، والحجة لأبي علي الفارسي ١١٢/١، والخصائص ٣٥٩/٢، وسر الصناعة ١٦٢، ٤١٧، ٥١٥، والممتع في التصريف لابن جني ١١١/١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٥.

(١) الخصائص ٣٦١/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكتاب ٢٩/١.

(٤) أبو علي الفارسي في المسائل العسكريات ص١٢٠، والعكبرى في التبيان ١٠٠/١، وابن عصفور في ضرائر الشعر ٥٠، ٥١، وأبو حيان في البحر المحيط ١/ ٥٠١، والسمين الحلبي في الدر المصون ٤٧/٢.

(٥) الكتاب ١/ ٢٩.

(٦) الحجة ٤٦٠/١، ٤٦١، والمسائل العسكريَّات ١٢٠.

(٧) الأصول ٤٥٢/٣.

(٨) شرح الشافية ٢/ ٣٢٠.

نحو: سبسبًّا وكلْكلاً، لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله: لنفسهِ مَقْنَعَا، وإنما حذفه في الوقف: قال رؤبة:

ضَخْمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[١] "[٢].

- وذهب الزمخشري إلى أنه غير مختص بضرورة الشعر[٣]، وهو المختار، لوروده في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾[٤].

قرأ أبو جعفر (جُزًّا) بالتضعيف مع الوصل[٥]، وقوله عز وجل: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾[٦]. قرأ الزَّهريُّ (المرِّ)[٧].

الثالث: أنَّ الوقف بالتضعيف شاذ، وإجراؤه في الوصل أيضًا شاذ، وهو قول ابن جنِّي في المحتسب[٨].

وزعم أبو حيَّان أنه كثير ورغم ذلك فهو شاذ [٩].

***

(١) البيت من مشطور الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٢.
انظر الكتاب ٢٩/١، وسر صناعة الإعراب ١٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥، والمنصف ١٠/١، تحصيل عين الذهب للأعلم ١٩/١، والنكت ٢٣٣/٣، وكشف المشكل في النحو ٢٠٩/٢، والأصول لابن السراج ٤٥٢/٣، واللباب ٢/ ١٠٦، واللسان (سبب).
(٢) الكتاب ١/ ٢٩.
(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٢٣٢/٥.
(٤) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٥) النشر ١/ ٤٠٦.
(٦) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.
(٧) المحتسب ١/ ١٠١.
(٨) السابق ١/ ١٠١، ١٠٢.
(٩) البحر المحيط ٣٠٣/٥.

المبحث الخامس

الوسَطِيَّة فـي أبواب متفرقة

١- الوسَطِيَّة بين الماضي والمستقبل

اختلف النحويون في دلالة المضارع على الحال نظرًا لتفسيره عندهم، فمن فسره بالآن، أي الزمن الفاصل بين الماضي والمستقبل، فالمضارع لا يدل على الحال ؛ لأنَّ زمن الماضي قبل أول حرف من الكلمة، وأوَّل المستقبل بعد آخر حرف منها.

ومن فسَّرَه بزمن التكلم، فيشمل آخر الماضي وأوائل المستقبل فعنده يأتي الحال واسطة بين الماضي والمستقبل.

قال ابن بابشاذ: " وأما قولنا: " وقسمة الأفعال ثلاثة: ماض، ومستقبل ولا ماضٍ ولا مستقبل، وهو الحال "[١].

وقال العكبرى: " ولا أحد ينكر زمن الحال، وهو الآن، فكذلك الفعل الدَّالّ عليه، فهو واسطة بين الماضي والمستقبل "[٢].

وما ذكره ابن بابشاذ ومِنْ بعده العكبرى من أن الحال بين الماضي والمستقبل هو مذهب جمهور النحويين[٣] وهو أحد ثلاثة مذاهب.

قال سيبويه: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[٤].

وقال المبرد: " تقول: زيد يأكل فيصلح أن يكون في حال أكل، وأن يأكل فيما يستقبل "[٥] واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس[٦].

أما السَّماعُ ففي قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٧].

---

(١) شرح المقدمة المحسِبَة ١٩٤.

(٢) اللباب ١٤/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٢/٢، والإيضاح في علل النحو ٨٦، ٨٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٨/١، والإيضاح العضدي ٨٧، وكتاب الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني ص٤٠، وترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص١٤، وشرح الجزولية للأبذي ٢٤٥، والفصول الخمسون لابن معطٍ ١٥٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٢.

(٥) المقتضب ٢/٢.

(٦) شرح المقدمة المحسبة ١٩٤، واللباب ٢/ ١٤.

(٧) من الآية ٦٤ من سورة مريم.

قالوا: أراد الأزمنة الثلاثة: ما مضى من أعمارنا، وما غَبر من ذلك، والحال التي نحن فيه [١].

وفي قول زهير:

وَأَعْلَمُ مَا في اليوم والأَمْس قَبْلَهُ ولكنَّني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

فقد جمع بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وأمَّا القياسُ فبما يأتي:

١- أنك تقول: يقوم زيد الآن، ولو كان المضارع للمستقبل فقط ما صَلُحَ معه (الآن) كما لا يصلح مع (سيفعل) [٣].

٢- أنَّ الأزمنة ثلاثة، لذا وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل[٤].

٣- أنَّه وُجِد في كلام العرب حرف لنفي المستقبل مثل (لا) و(لن) وحرف لنفي الماضي مثل (لمَّا) و(لم)، وحرف لنفي الحال، مثل (ما) فدلّ على أنَّ الأفعال ثلاثة، كما أنَّ الحروف الدالة على ذلك ثلاثة[٥].

وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في أصل وضعه على ثلاثة أقوال:

أوَّلها: أنَّ وَضْعَ الحال والاستقبال مشترك في المضارع ؛ إذ لا يوجد دليل على أنَّه أظهر في أحدهما، وهذا هو المشهور وهو مذهب الأكثرين [٦].

قال سيبويه: " فأمَّا بناء ما لم يقع فقولك آمرًا اذهب، ومخبرًا نذهب"[٧].

---

(١) تفسير الرازي ٢٣٩/٢٠.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان زهير ٤٩، واللباب ١٤/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٩/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٨٤/١، واللسان (أمس).

(٣) التذييل والتكميل ٨٢/١.

(٤) أسرار العربية ٣١٥، واللباب ١٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠١/٤.

(٥) شرح المقدمة المحسبة، ١٩٤.

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ٦/٢، والتذييل والتكميل ٨٤/١، والهمع ١/ ٣١.

(٧) الكتاب ١/ ١٢.

ثم قال: " وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت "[١].

فقوله بالبناء في النصين دليل على الاشتراك.

وقال ابن الحاجب: " والصحيح أنه مشترك " [٢].

وعلَّل ابن مالك ذلك بأن إطلاقَه على كل واحدٍ منهما لا يتوقف على مُسَوِّغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مرادًا به المضي ؛ وإطلاق الماضي مرادًا به الاستقبال ؛ فإن ذلك يتوقف على مُسَوِّغ من خارج نحو: لو تقوم أمس لقمت، وإنْ قمتَ غدًا قمت، فلولا (لو) و(إن) ما ساغ إعمال (تقوم) في (أمس) ولا (قمت) في (غد) [٣].

ثانيها: أنَّ أصل وضعه الحال، ولا يستخدم للاستقبال إلا مجازًا وهو مذهب الفارسي[٤] واختاره السيوطي[٥].

واستدلّ على ذلك بما يأتي:

١- إذا اجتمع زمنان واحتملا الدِلاَلة على قريب وبعيد في آن معًا كان القريب أحق، نحو: زيد يدْرِسُ، فالفعل (يدرس) يحتمل الدلالة على قريب وهو زمن الحال، وعلى بعيد وهو زمن المستقبل لأنه لا توجد قرينه تُمايز بينهما، فالأولى دلالته على الحال لقربه.

بدليل أنك تقول: أنا وزيد قمنا، وأنت وزيد قمتما، فتغلب المتكلم والمخاطب لقربهما.

واعترض عليه من جهتين [٦].

الجهة الأولى: جهة الاستدلال، أنّ زمن الحال قصير ؛ لأن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، ثم يَمْتَدُّ المعنى بعد ذلك وهو الاستقبال الطويل.

الجهة الثانية: جهة التنظير أن هذه قاعدة في الإخبار عند اجتماع

---

(١) المرجع السابق

(٢) الإيضاح ٦/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٨/١ والهمع ٣١/١.

(٤) المسائل العسكرية ص٩٨.

(٥) الهمع ٣١/١.

(٦) التذيل والتكميل ٨٥/١ والهمع ٣٢/١.

الضمير مع الاسم الظاهر، فالواجب مراعاة أعرف الضمائر، فالمتكلم أوَّلاً ثم المخاطب وهكذا[١].

٢- أنَّ المضارع إذا تجرَّد عن أية قرينة تُحدِّد له زمنًا خاصًّا وجب كون زمنه للحال، لأنَّ الماضي عندما يتجرد من القرائن يكون زمنه الماضي، والأمر عندما يتجرَّد من القرائن يكون زمنه للمستقبل، وعليه فمن الأولى أنْ يختص الزمن الحاضر بالمضارع عند ما يتجرَّد من القرائن التي تُحدِّد له زمنه [٢].

٣- دخول السين وسوف عليه لإرادة الاستقبال، والعلامة لا تدخل إلاَّ على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث [٣].

ورُدَّ لأنَّ (يفعل) أيضًا قد يتخصص بالحرف للحال، نحو: إنَّ زيدًا ليفعل[٤].

ثالثها: أنَّ أصل وضعه الاستقبال، وهو مذهب ابن طاهر[٥].

وذلك لأنَّ أصلَ الفعلِ أن يكون مُنْتَظَرًا، ثم حالاً، ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبقُ فهو أحقُّ بالمثال.

وردَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال [٦].

المذهب الثاني: أن المضارع لا يأتي للحال، عزاه النحويون إلى الزجاج[٧]، ونسبه ابن يعيش لبعض المتكلمين ؛ حيث قال: " وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وُجِدَ فيكون ماضيًا، وإلَّا فهو مستقبل، وليس ثَمَّ ثالثٌ "[٨].

واستُدِلَّ لهذا المذهب بما يلي:

١- أنه لِقِصَره لا يمكن أن يعبر عنه، لأنك بقدْر ما تنطق بحرف من

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١، والتذييل والتكميل ٨١/١.
(٢) المساعد ١/ ١٢.
(٣) الهمع ٣٢/١.
(٤) المرجع السابق.
(٥) التذييل والتكميل ٨٦/١، وتمهيد القواعد ١٨٨/١، والهمع ٣٢/١.
(٦) التذييل والتكميل ٨٦/١.
(٧) الإيضاح في علل النحو ٨٦، وتمهيد القواعد ١٨٣/١، والهمع ٣١/١.
(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٧/٤.

حروف الفعلَ صار ماضيًا [١].

ورُدَّ بأنّ النحويين لم يعْنُوا بالحال الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما يعنون الماضي غير المنقطع[٢].

٢- لو كان موجودًا لكانت له صيغة تخصه ؛ لأنَّه ليس من موجود في كلامهم إلا وله لفظ يخصه أو لفظ يشترك فيه مع غيره[٣].

ورُدَّ بأنه قد وُجِدَ ذلك في كلامهم، وهو لفظ (رائحة) فإنها تقع على جميع الروائح وأجيب بأن (رائحة) ليس من قبيل المشترك وإنما هي من قبيل المطلق[٤].

المذهب الثالث: وهو أنَّ المضارع لا يكون إلا للحال ؛ لأنَّ المستقبل غير مُحَقَّق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه ينوي أن يقوم وهو مذهب ابن الطراوة [٥].

ورُدَّ بأنّ العرب تقول: زيد يقوم غدًا، وليس على معنى: ينوي الآن قيامه غدًا، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾[٦] المعنى على أنَّ النفس ليست تدري ما كسبها غدا [٧].

والذي أراه أن الفعل المضارع له دلالة مشتركة وهي الحاضر (الحال) أو الاستقبال، لكن دلالة السياق قد تقتضي الاستقبال كما في قوله تعالى ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ۖ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾[٨] لأن التعذيب والرحمة والتقلب لم يحدث بعد.

وإذا قلت محمد يصوم وهو في حال صيام دل المضارع على الحال ؛ لأن الصوم قائم، فإذا لم يدل السياق نحو محمد يكتب، احتمل الحال والاستقبال مع ترجيح الحال ؛ لأنَّه الأصل الذي ينشأ عنه الماضي والمستقبل.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥٨/١، وشرح الجمل ١٢٨/١، والتذييل ٨١/١.

(٢) الكتاب ١٢/١، والتذييل ٨٢/١.

(٣) البسيط ١١٦/١ والتذييل والتكميل ١/ ٨١.

(٤) التذييل والتكميل ٨٢/١.

(٥) نتائج الفكر للسهيلي ١٢٠، وشرح الجزولية للأبذي ٢٤٨، التذييل والتكميل ٨٢/١، والهمع ٣٠/١.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة لقمان.

(٧) التذييل والتكميل ٨٤/١.

(٨) الآية ٢١ من سورة العنكبوت.

٢- (كِلا) بين الاسمية والفعلية

يكاد يجمع النحويون[١] على أن الكلام يتألف من اسم وفعل وحرف، كما يكادون يجمعون على أنَّ (كِلاَ) اسم باستثناء ما ذكره الزُّبيديَّ من أنها عند الفراء بين الأسماء والأفعال، حيث قال: " قال أبو العباس: قال الخليل: (كلا) اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال "[٢].

وقد علل ذلك بقوله: " فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول إنها اسم ؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكني والظاهر ؛ لأنِّي أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين ومررت بكلا الزيدين، وكلمني كلا الزيدين، فلا تتغيَّر، وأقول في المكني رأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليّ كلاهما ؛ فأشبهت الفعل ؛ لأني أقول: قضى زيد ما عليه، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحقَّ، فتصير الألف ياءً مع المكني [٣].

هذا ما ذكره الفراء بينما نرى النحويين [٤] مجمعين على أنَّ (كِلا) اسم بدليل أنهم ألحقوها بالمثنى، ولا يثنى إلا الأسماء، فكذلك ما ألحق بها، كما أنها لا تأتي إلا مضافة، والإضافة من خصائص الأسماء.

قال الزمخشري: " ف (إيـّا) عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر، كما أنَّ (كلا) اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر في قولك كلاهما " [٥].

وقال ابن الخشاب: " اعلم أنَّ (كلا) و(كلتا) اسمان مفردا اللفظ ومعناهما التثنية "[٦].

وابن غازي يدافع عن الفراء بقوله: " إذا تأملت كلامه ظهر لك أَنـَّه لم

---

(١) انظر: الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١، وأسرار العربية ٣، ٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٠/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، وشرح الكافية للرضي ٨٢/١، والتصريح على التوضيح ٦٦/١، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١/ ٧٠، ٧١.

(٥) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٣١٤.

(٦) المرتجل لابن الخشاب ٦٧.

يحكم عليها بأنها غير أحد الثلاثة، وإنما توقَّف فيها: هل هي اسم أو فعل أو حرف ؟ لتعارض أدلتها عنده " [١].

والمختار هو رأي الجمهور من أنها اسم، لأنها تأتي مضافة ويدخل عليها حرف الجر، تقول: مررت بكليهما، كما أن الضمير يعود عليها في نحو: كلاهما جاءا، والضمير لا يعود إلا على الأسماء.

***

٣- بين المنصرف والممنوع من الصرف

من الأسماء التي ورد فيها عن النحويين أنَّ فيها واسطة الاسم الممنوع من الصرف الذي دخلته الألف واللام والإضافة، قال الشاطبي: " فَإِذًا لا يَصْدُقُ على ما فيه الألف واللام أو الإضافة أَنَّه منصرف ؛ لأنَّه لا تنوين فيه، ولا غيرُ مُنْصِرفٍ؛ لأنَّه لم يكن المانعُ له منه شبْهَ الفعل، بل الألف واللام أو الإضافة"[٢].

هذا أيضا قول أبي علي الفارسي[٣]، ولم يرتضه بعض النحويين كابن الحاجب الذي علق على قول أبي علي الفارسي بقوله: " وقول أبي علي الفارسي قول من لم يَدْرِ ما هو المنصرف وغير المنصرف "[٤].

وكالسيوطي الذي قال: " الاسم إما منصرف، أو غيره، ولا واسطة بينهما"[٥]

وما ذكره الشاطبي هو أحد أربعة أقوال.

القول الثاني: ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع (أل) يكون مصروفًا مطلقًا[٦]، وهو مذهب المبرد[٧]،والزجاج[٨]،وابنِ السراج[٩]،والزجاجي[١٠]،

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ١٥٩/١، ١٦٠.
(٢) المقاصد الشافية ٥٨٠/٥.
(٣) الإيضاح العضدي ١٣.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٢٥/١.
(٥) الهمع ١٢٣/١.
(٦) سواء زالت منه عِلَّةٌ بسببهما أم لم تُزَل منه علة.
(٧) المقتضب للمبرد ٣١٣/٣.
(٨) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦.
(٩) الأصول لابن السراج ٧٩/٢.
(١٠) الجمل للزجاجي بشرح ابن عصفور ٢٠٥/٢.

والسيرافي[١]، واختاره ابن هشام [٢] والسيوطي[٣]، والأشموني[٤]

واستدلُّوا على ذلك بما يلي:

الأول: أَنـــَّـه مُنِـع الصـرفُ لشـبهِ الفعـل، وبالإضـافة ولام التعريـف زال الشبه ؛ لأَنـــَّهما من خواص الأسماء، فيعود إليه ما منع للشبه [٥].

ورُدَّ هذا الدليل بأربعة أوجه:

١- أنـه لـو كانـت كـذلك لكانـت حـروف الجـر بأسـرها وجميـعُ العوامِـل والمعاني المختصةُ بالأسماء كالفاعلية وغيرها موجبةً صرفَه ؛ لأنها مـن خـواص الأسـماء فـإن قيـل: الألـف والـلام ينقلان ذات الاسـم مـن الإبهام إلى التعيين فتغيِّرانه بدليل أَنـــَّـه لو جمع الشاعر بين قافيتين في قصـيدة واحـدة، أحـدهما معرفـة والأخـرى نكـرة لا يكـون إيـطاءً علـى الصـحيح، وكـذلك الإضـافة تـأتي للتعريـف وللتخصـيص وإذا غيَّـرت حقيقتـه صـرفتْه ؛ لأَنـــَّها خاصـة، ولهـا هذا المعنـى الزائد وهو تغيير حقيقته بخلاف ما ذكر من النقوص.

فالجواب لو كان ما ذكرتم مؤثِّـرًا للزم أن يؤثِّر كونه جمعًا في الصرف أيضًا ؛ لأنـــَّـه تغيير حقيقة المفرد، والجمع من خواص الأسماء، وهو فـي نفسـه موجـب لعـدم الصـرف، فلـو كـان مـا ذكـرتم مؤثِّـرًا لـزم أن ينصرفَ الاسمُ لتعارضِ كونِ الجمع فرعًا وكونِه من خواصِّ الأسماء مؤثِّرًا فـي حقيقـة الاسم فيترجح الصـرف بالأصـل، ولأن التصـغير لا يوجب صرفًا وإن غيَّر حقيقةً [٦].

٢- أَنَّ حرفَ الجرِّ من خصائصِ الاسم، فبدخوله يزول الشبه، ومع ذلك لا

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٦٩/١.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٨.

(٣) الهمع ٨٦/١.

(٤) الأشموني ٩٧/١.

(٥) انظـر: أسـرار العربيـة ٣٦، والإيضـاح فـي شـرح المفصـل لابـن الحاجـب ١٢٥/١، والأشموني ٩٧/١، وحاشية الخضري ٤٨/١.

(٦) شـرح المفصـل لابـن عمـرون، ت: محمـد السـيد عبـده قيَّاسـة، رسـالة مقدمـة لنيـل درجـة العالمية (الدكتوراه) ١٨٣/١.

يعود ما أخذ للشبه وهو الجر والتنوين[١].

وأجيب عن ذلك بأنَّ لامَ التعريف والإضافة أشدُّ تغييرًا للاسم من حروف الجر، فيكونان أقوى في الإبعاد عن الفعل، لجعلهما النكرة معرفة، بخلاف حرف الجر، فإنه لا يُحْدث من هذا النحو شيئًا فلم يُعْتَّد بدخوله.

٣- أنَّ الشبه إنَّما يزول لزوال ما به ثبت الشبه كما إذا صغرت (أحمد) تصغير الترخيم مع التنكير، وقلت: رُبَّ حُميد، فالشبه في (أحمد) بالوزن والعلمية، وفي ربَّ حميدٍ لا هذا ولا ذاك، فيزول الشبه، أما اللام والإضافة فَتَعرِّي الاسم منهما مزيلاً للشبه [٢].

٤- أما كونه بَعُدَ عن شبه الفعل باللام والإضافة فمردودٌ بنحو (حمراء) فإنها منعت من الصرف لشبهها بالفعل بألفي التأنيث فيه، فإنْ غُيِّرَ معناه من التنكير إلى التعريف بدخول اللام عليه لا يزول سبب ثبوت الشبه عن لفظه وهو ألفاه.

وأقوى منه أنّ (ذِكْرَى) مصدر، وهو غير منصرف لما في آخره من ألف التأنيث، فإذا سَمَّيتَ به رجلا مَنَعْتَ الصرف أيضًا وإن زال معناه الأوَّل ؛ لأن الشبه كان لألف التأنيث لا للمعنى، والألف لم يُزَل فلا يزول الشبه، وتغيُّرُ المعنى هُنا أشَدُّ من التَّغيُّر في (الحمراء) ولأنَّ (الحمراءَ) تدل على واحد من الجنس قبل دخول اللام وبعده والتغير في الصفة لا غير، وهي التعيُّن وعدمُه، و(ذكرى) بعد التسمية لم يبق معه شيءٌ من معناه الأول، وحدث معنى لا يكون في الفعل، لأَنَّ الرجلَ ليس من (الذكر) في شيء، فلما لم يُؤَثِّرْ مثلُ هذا التغيُّر في الإخراج عن الشبه، كان أن لا يخرج عنه التغيُّر باللام أولى وأجدر[٣].

الثاني: أن اللام والإضافة يقومان مقام التنوين، فكأنه مُنَوَّن[٤].

الثالث: أنه يتغيَّر به نفس المدلول، والعوامل لا تغيِّرُه عن مدلوله[٥].

القول الثالث: أنَّ ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع (أل) يكون باقيا على

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢/٢، والإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي ٢٤٨/١

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) الإقليد ٢٤٨/١، ٢٤٩.

(٤) الغرة المخْفِيَّة ٢٢١/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٢٥/١، وشرح الكافية للرضي ١٥٨/١.

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٢٥.

منعه من الصرف، وهذا قول: سيبويه[١] وأبي علي الفارسي[٢] وابن جنِّي[٣]، والأصفهاني[٤] والعكبرى[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عمرون[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن مالك[١٠]، وأبي حيَّان[١١].

واستدلوا على ذلك **بدليلين**: **أحدهما**: أَنّ الصرف هو التنوين، وهو مفقود مع (أل) والإضافة، فهو ممنوع من الصرف[١٢].

الثاني: لأَنَّ المانع قائم بدليل (مساجد) إذا عُرِّفت باللام فالجمعية باقية [١٣]

المذهب الرابع: أَنـَّه إذا زالت منه عِلَّةٌ فمنصرف، نحو: مررت بأحمدكم، فقد زالت العلمية، لأَنَّ العلم لا يضاف، ولا تدخل عليه (أل) حتى يُنَـكَّر، وإنْ بقيت العلَّتان، فلا يصرف، نحو: مررت بأحسنكم، وهو قول ابن الخباز[١٤]، واختيار ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب[١٥] واختاره أيضًا المرادي[١٦] والشيخ خالد[١٧].

قال ابن الخباز: " واختلفوا في كونه منصرفًا مع اللام والإضافة، فقال قوم: هو غير منصرف، لقيام السببين، كالأحمر، وقال قوم: هو منصرف ؛ لأنهما يعاقبان التنوين، وهو مذهب يحيى.

---

(١) الكتاب ٢٢١/٣.
(٢) الإيضاح العضدي ١٣.
(٣) اللمع ص١٣.
(٤) شرح اللمع ٦٩٠/٢.
(٥) مسائل خلافية في النحو ١٠٤/١.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٦٧/١.
(٧) الإيضاح ٢٢٥/١.
(٨) شرح المفصل لابن عمرون ١٨٣/١.
(٩) شرح الجمل ٢٢٢/٢، والمقرب ٢٧٩/١.
(١٠) شرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣.
(١١) ارتشاف الضرب ٤٢٦/٣.
(١٢) الأشموني ٩٧/١، حاشية الخضري ٤٨/١.
(١٣) شرح المفصل لابن عمرون ١٨٣/١.
(١٤) الغرَّة المخْفِيَّة ١٢١/١.
(١٥) الأشموني ٩٧/١، وحاشية الخضري ٤٨.
(١٦) توضيح المقاصد ٣٤٥.
(١٧) التصريح ٢٧٩/١.

والحقُّ أنَّ هاهنا مذهبًا ثالثًا، وهو التفصيل، فتقول: إنْ كانت اللام والإضافة لا تزيلان واحدًا من السببين فهو غير منصرف، كالحمراء والمساجد وإن أزالتا واحدًا منهما فهو منصرف كإبراهيمكم "[1].

والخلاصة أنَّ الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بأل فيه أربعة مذاهب:

الأول: أنَّه واسطة بين المنصرف وغير المنصرف وهو مذهب الشاطبي.

الثاني: أنَّه مصروف لزوال شبهه بالفعل وهو مذهب المبرد وابن السراج.

الثالث: أنَّه ممنوع من الصرف ؛ لأن الصرف التنوين وقد زال، وهو مذهب سيبويه.

الرابع: إذا زالت منه علة فمنصرف، وإن لم تزل فممنوع من الصرف، وهو مذهب ابن الخباز.

هذا والمختار القول الثالث لأَنَّ الاسم إنَّما امتنعَ من الصرف لأنَّه أشبه الفعل من جهتي اللفظ والمعنى، فمنع مما منع منه الفعل وهو الجر والتنوين، فإنْ دخلت عليه الألف واللام أو أُضِيفَ والشبه باقٍ مُنِع من الصرف كما في (أحمركم) وإن زال أحد الشبهين صُرِف كما في (أحمدكم).

كما أُنَوِّه إلى أنَّ ما حدث من خلاف في هذا كان سببه اختلافهم في تعريف غير المنصرف، فمن رأى أنَّ غيرَ المنصرف هو الذي لا يدخله التنوين فقط، لأن الصرف عنده من الصريف، وهو الصوت الضعيف الناتج عن النطق بنون ساكنة في آخر الاسم المنصرف، فالممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين، وأنّ الجرَّ لا يُبعد الاسم عن شبه الفعل ؛ لأنه نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وبناءً على ذلك منع عندهم المقترن بـ أل والإضافة من الصرف ومن كان عنده الممنوع من الصرف هو الذي لا يدخله التنوين والجر ؛ لأَنّ الصرفَ هو التصرف في جميع التراكيب صُرِفَ عندهم المقترن بـ (أل) والإضافة.

***

(١) الغرَّة المخْفِيَّة ١/١٢١.

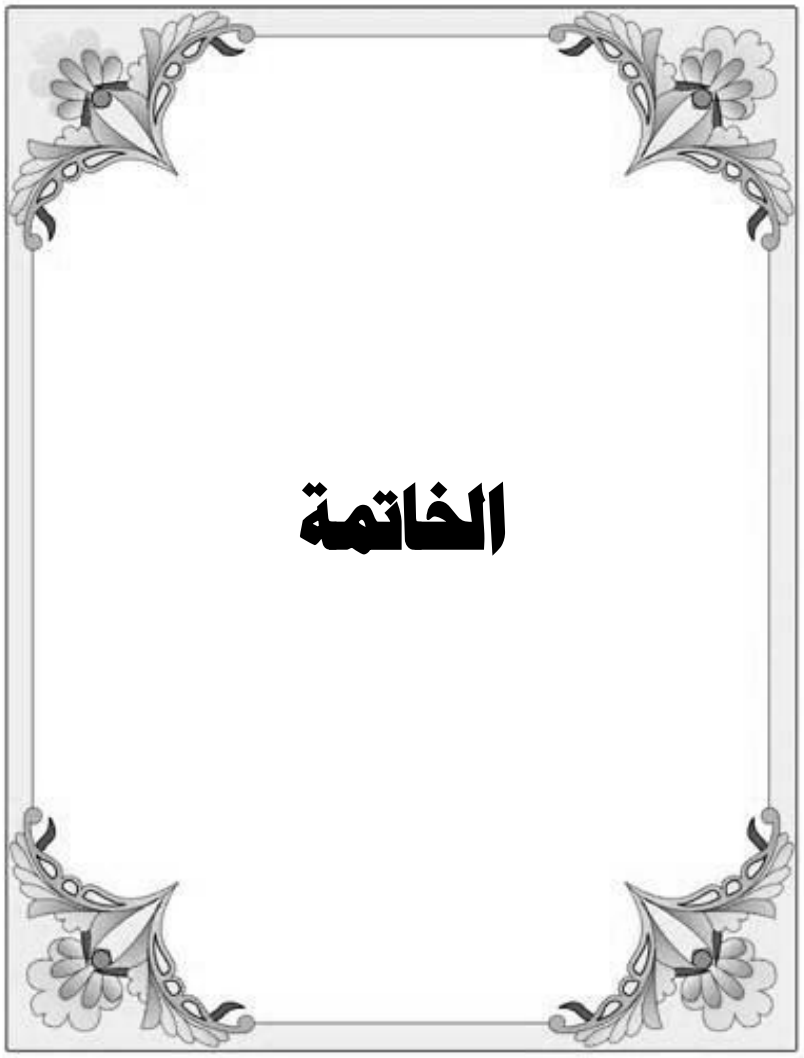

الخاتمة

الخاتمة

وفي الختام أجمل أبرز النقاط وأهم النتائج وهي:

١- أنَّ الشيء قد يكون على وِزان نقيضه في المعنى، فـ (وَسَطَ) تحرك بالفتح لأنـَّه نقيض (الطَرَف)، ونظير ذلك جوعان وشبعان، وقد يكون على وِزان نظيره كما في (وَسْطَ) بسكون السين و(بَيْنَ).

٢- أنَّ الوسَطِيَّة تتحقق بشيئين: إما أن تكون ليست على حد هذا أو ذاك كما في تحريك الضمير بعد حذف حرف الإشباع، وإما لأنها جمعت بين صفات الطرفين كالاسم المبهم.

٣- أنَّ الخلاف في إعراب الأسماء قبل التركيب راجع لاختلافهم في حد المعرب والمبني، فمن حدَّ المعرب بـ: ما كان فيه إعراب، أو قابلاً للإعراب جعله معربًا ومن حدَّ المبني بما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب جعله مبنيًّا ومن حدَّ المعرب بما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شابهه جعله واسطة لا يجوز الحكم عليه بإعراب ولا ببناء.

٤- الأرجح في الأسماء قبل التركيب البناء، والسكون فيها سكون بناء، بدليل سكونها وصلاً ووقفًا، وما تحرك منها في بعض القراءات فهي حركة الحرف الذي بعدها.

٥- حركة الاسم المضاف لياء المتكلم هي حركة عارضة جيء بها لأجل ياء المتكلم، وهذه الحركة منعت ظهور حركة الإعراب في الأحوال الثلاثة كما أنَّ حركة الحكاية منعت ظهور الإعراب في الأحوال الثلاثة.

٦- أنَّ (سحر) لا تكون ظرفًا إلا إذا كانت علمًا على الوقت الذي قبيل الفجر، ومنعت الصرف فإذا لم تكن علمًا على هذا الوقت خرجت عن الظرفية وصرفت كما.

٧- الأولى في كلمة (أمس) في حال الظرفية أنها مبنية على الكسر وبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو لام التعريف، يقويه أنها لمَّا نُكِّرت أو أُضيفت، أو دخل عليها الألف واللام أعربت بإجماع النحويين في الأحوال الثلاث، لزوال تَضمُّنه معنى لام التعريف.

٨- الأولى بالاختيار في حركة الاسم المتبِـــــع أنها حركة إتباع، ليكون على المثال من أسماء العرب كما هو في إبِل، أو للتجانس، وهي لغة تميم وبعض

غَطَفَان.

٩- أرجح في العلم المحكي بـ (مَنْ) الاستفهامية أنه معرب بحركات مقدرة لأنَّه لو كان مبنيًّا لمَا تغيَّرت حركته، وليس فيه سبب بناء، فالأولى أنْ يأتي على الأصل وهو الإعراب ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب.

١٠- المضارع المؤكَّد بالنون المباشرة مبني ؛ لأنَّه اكتسب البناء من نون التوكيد، لأنها حرف، أما إذا فصل بينهما بالضمير عاد إلى أصله وهو الإعراب لبعده عن شبه الحرف، ولفصله عن الحرف وهو النون.

١١- على الأرجح الأسماء المبنيَّة جميعها واسطة، إمَّا بين الظاهر والمضمر وهي أسماء الإشارة، وبعضهم ذكر الاسم الموصول، وهي ما تسمى بالمبهم وإمَّا واسطة بين الظاهر والمضمر والمبهم، وهي أسماء الاستفهام والموصولات.

١٢- الأولى في الضمير المستتر أن يكون متصلا ؛ لأنَّه لا يكون إلا فاعلاً أو نائب فاعل، وهما من الفعل بمنزلة الكلمة الواحدة.

١٣- أنَّ العلم بالغلبة من الأعلام المنقولة على الأرجح ؛ لأننا إذا قلنا: المصحف، وهو علم بالغلبة على كتاب الله، فقد نقل من المصحف الذي ينطبق على كلِّ غلاف يحوي صحفًا، وكذلك كلمة (الكتاب) وهي علم بالغلبة على كتاب سيبويه، فقد نقلت من استخدامها لأيِّ غلاف يحوي عِلمًا إلى كتاب سيبويه.

١٤- المختار في الاسم الخالي من (أل) والتنوين كـ (مَنْ) و(ما) في الاستفهام أنهما نكرتان ؛ لأنَّ الأصل في الأشياء التنكير ؛ ولأنَّ الاستفهام يكون مجهولاً فناسب النكرة.

١٥- مجيء لام التقوية مع الوصف أكثر من الفعل المتأخر دليلٌ على أنَّ الوصف أكثر ضعفًا من الفعل المتأخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[1]، وقوله ﷻ ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[2]، وقوله سبحانه وتعالى:

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة فاطر.

(٢) الآية ١٦ من سورة المعارج.

﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾[1].

١٦- الأولى في وصل هاء الضمير بحذف الصلة مع بقاء الحركة أنه واسطة بين الوصل والوقف، وليس من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ لأنه يكون كذلك لو كان بالسكون.

١٧- الممنوع من الصرف مُنِع لشبهه بالفعل من جهتين: جهة اللفظ وجهة المعنى، فإن زال الشبه من أي جهة للإضافة أو دخول (أل) صُرِف لبعده عن شبه الفعل وهو ما أرجحه.

وبعد فهذا جهد المقلة، وبضاعة الفقيرة إلى عفو ربها، فمن كان من توفيق فمن الله وحده، وإن كانت الأخرى فمنِّي ومن الشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم وسلِّم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) من الآية ٤٢ المائدة.

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنيـــة.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأبيات الشعريـة.

٤- ثبت المصادر والمراجـع.

٥- محتوى البحـــــــث.

أولاً : فهرس الآيات القرآنيـــة

الآيـــــــــــــة	اسم السورة	رقمها	الصفحة
«ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ..»	الفاتحة	٢	١٥٢٤، ١٥٢٦
« وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ..»	البقرة	٣٤	١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧
«ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ...»	البقرة	٣٥	١٥٣٧
«فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ »	البقرة	٨٥	١٥٤٠
«بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ...»	البقرة	١٠٢	١٥٦٤
« وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ...»	البقرة	١٤٣	١٤٩٧
«ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ...»	البقرة	٢٦٠	١٥٦٤
«سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ »	المائدة	٤٢	١٥٨٠
«يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ...»	المائدة	١١٦	١٥١١
«فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ...»	الأنعام	٩٠	١٥٦٢
«لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ...»	الأنعام	٩٤	١٥٠٠
«وَأَنصَحُ لَكُمْ ...»	الأعراف	٦٢	١٥٥٠
«لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ...»	الأعراف	١٥٤	١٥٥٦
« فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ...»	هود	١٠٧	١٥٥٦
«إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ...»	يوسف	٤٣	١٥٥٥، ١٥٥٦
« أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ..»	الرعد	٤١	١٤٩٨

الآيـــــــــــــة	اسم السورة	رقمها	الصفحة
«لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ...»	مريم	٦٤	١٥٦٦
«فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ...»	النمل	٢٨	١٥٦٠
« قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ »	النمل	٧٢	١٥٥١
« يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ۖ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ »	العنكبوت	٢١	١٥٧٠
«وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ..»	لقمان	٣٤	١٥٧٠
«فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ...»	فاطر	٣٢	١٥٥٦، ١٥٧٩
«ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ...»	المجادلة	١٢	١٥٤٠
«نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ »	المعارج	١٦	١٥٥٩
«وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ»	المطففين	٣	١٥٥٠
«فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا »	العاديات	٥	١٤٩٨
« إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ»	العاديات	٦	١٥٦١

ثانياً: فهـــرس الأحاديـــث النبويـــة

م	الحديـــــــث	الصفحة
١	" إن في الجنة مائة درجـة.... ".	١٤٩٧
٢	" أنه كان يقف في الجنازة على المرأة وسطها "	١٥٠٠
٣	" لن ينجي أحدكم منكم عمله ".	١٤٩٨

***

ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية

البيـــــــــــت	البحـــر	الصفحة
لدن بِـهزِّ الكفِّ يَعْسِل مَـتْـنُـه كمـــــــا عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ	الكامل	١٥٠١
إذا رحلـت فاجعلونـي وَسَطـا إنـي كبـير لا أُطيـــق العُنَّـدا	الرجز	١٤٩٩
له زجلٌ كأنَّـهُ صَوتُ حـــادٍ إذا طلـب الوسيقـة أو زَمِيـــرُ	الوافر	١٥٥٩
لقـــد رأيْتُ عجبا مُـذْ أمْسَـا عجائزا مِثْـــلَ الثَّعالي خمْسَـــا	الرجز	١٥٢١، ١٥٢٣، ١٥٢٤
اليـوم أعلـمُ ما يَجـيءُ بـه ومَضَىَ بفصـلِ قَضَائِـه أمسِ	الكامل	١٥٢٢
اعتصم بالرجـاءِ إنْ عَنَّ بـأسُ وتَنَـاسَى الذي تضمَّـنَ أمسُ	الخفيف	١٥٢٣
فإن يَكُ غثـا أو سمِينًـا فإنَّـني سأجْعَـلُ عينيه لنفسه مُقْنِعـــا	الطويل	١٥٥٩
على حِينَ عَاتَبْتُ المشيبَ عَلَى الصِّبَـا وقُلْتُ ألَـمَّـا أصْحُ والشيبُ وازِع	الطويل	١٥١٨
كَانت هِي الوَسَط المحمِيَّ فاكْـتَـنفتْ بِها الحوادثُ حتى أَصْبَحتْ طَرَفًا	البسيط	١٤٩٩
أتتـه بمجلـوم كأنَّ جبينـــــهُ صلابةُ وَرْسٍ وَسْطُهـا قد تفَلَّـقا	الطويل	١٥٠٠
ببازلٍ وَجْنَـــاءَ أوْ عَيْهَـــلٍّ كـأنَّ مَهْوَاهَـا عَلى الكَلْكَـلِّ	الرجز	١٥٦٢
ضَخْمٌ يحبُّ الـخُلَقَ الأضْخَمَّـا	الرجز	١٥٦٤
وَأعْلَمُ مَا في اليوم والأمْس قبْلَـهُ ولكنَّني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَـمِ	الطويل	١٥٦٧
يا مرحباهُ بحمـــار ناجيـــه إذا أتـــى قربتُـــــه للسانيـــة	الرجز	١٥٦١

رابعاً: ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريـــم.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد بن عبد الغني، صححه وراجعه، علي محمد الضباع – دار الندرة – بيروت.

٣- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لمحمد بن أحمد بن غازي، ت: حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي، ت: د. مصطفى النماس – مطبعة المدني – الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥- أسرار العربية للأنباري، ت: محمد بهجة البيطار - مطبعة الزقي – دمشق ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٦- الأشباه والنظائر للسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان.

٧- الأصول في النحو لابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨- إعراب القرآن للنحاس. ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت- لبنان- الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٩- الإغفال لأبي علي الفارسي، ت: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي - دبي - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان لابن القيِّم الجوزية، ت: محمد عزيز شمس، ومصطفى بن سعيد إيتيم – مجمع الفقه الإسلامي بجده - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١١- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي، ت: د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢- أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٣- أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي، ت: عبد السلام هارون – دار الجيل. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٩م.

١٤- الأمالي النحوية لابن الحاجب، ت: هادي حسن حمودي، عالم الكتب،

مطبعة النهضة العربية.
١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة ١٣٠٨هـ - ١٩٦١م.
١٦- الأنموذج بشرح الأردبيلي، للزمخشري، تحقيق: د. السعيد عبد العظيم.
١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٨- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب - بيروت-الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت: د. موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد.
٢٠- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ت: د. مازن المبارك – دار النفائس – الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٢١- البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين – دار الكتب العلمية– بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
٢٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٢٣- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي- ت: السيد صادق الشيرازي- دار العلوم، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس للزُّبيدي، الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٢٥- التبيين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيَّان الأندلسي ت: أ.د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٧- ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي. ت: عادل بن محسن سالم العميري – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ت: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٩- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ت: أحمد صقر – دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٣٠- تفسير النسفي المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ت: يوسف علي بديوي، ومحي الدين ديب – دار الكلم الطيب – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت: أ.د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام – الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٢- تهذيب اللغة للأزهري، ت: محمد عوض – دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٣٣- التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني (٦٨٠هـ)، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة الطبعة الأولى، ١٩٩١ - دار الجيل – بيروت.
٣٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٣٥- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ت: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية – الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٣٦- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني – دار الحديث.
٣٧- الجمل في النحو للزجاجي، ت: د. علي توفيق الحمد – دار النشر – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٨- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت: د. فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٩- جواهر الأدب للإربلي، ت: د. حامد أحمد نيل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
٤١- حاشية الشيخ يس على التصريح - دار إحياء الكتب العربية.
٤٢- حاشية الشيخ يس على القطر للفاكهي، دار إحياء الكتب العربية.

٤٣- حاشية الصبَّان على الأشموني، مطبعة الحلبي.
٤٤- حاشية محي الدين زاده على تفسير البيضاوي، ت: محمد عبد القادر – دار الكتب العلمية.
٤٥- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٤٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت: الشيخ / عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٤٧- الخصائص لابن جني، ت: د. محمد علي النجار، الطبعة الرابعة.
٤٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. ت: علي محمد عوض وآخرين – دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٩- ديوان أبي تمام، طبعة دار الكتاب العربي.
٥٠- ديوان زهير بن أبي سُلمى، دار صادر – بيروت.
٥١- ديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني. ت: صلاح الدين الهادي- دار المعارف - مصر ١٩٦٨م.
٥٢- ديوان عروة بن حزام لأنطوان محسن القوال - دار الجيل – بيروت- لبنان - الطبعة الأولى.
٥٣- ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٤- رصف المباني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٥٥- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت: د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٦- شرح أبيات سيبويه للنحاس، ت: د. زهير غازي – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٧- شرح ألفية ابن مالك للأشموني – مطبعة الحلبي.
٥٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ت: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل – بيروت.

٥٩- شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد – مطابع سجل العرب – الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.
٦٠- شرح الأنموذج في علم العربية للأردبيلي، ت: د. السعيد عبد العظيم – الطبعة الأولى.
٦١- شرح الجرجانية في النحو لعبد القاهر الجرجاني، ت: محمد عبد العزيز عبد الخالق – دار الكتب العلمية.
٦٢- شرح الجزولية للأبذي، ت: شعبان عبد الوهاب محمد – أم القرى.
٦٣- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت: د. سلوى محمد عمر عرب – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
٦٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت: د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي – العراق.
٦٥- شرح جمل الزجاجي لابن الفخار، ت: حماد محمد الثمالي، جامعة أم القرى ١٤٠٩هـ.
٦٦- شرح الشافية للرضي، ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٦٧- شرح شذور الذهب لابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر.
٦٨- شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ت: د. عبد الفتاح سليم – دار المعارف.
٦٩- شرح قطر الندى لابن هشام - ت: محي الدين عبد الحميد.
٧٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: د. عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧١- شرح الكافية للرضي، ت: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
٧٢- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت: أ. رمضان عبد التواب وآخرين- دار الكتب المصرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
٧٣- شرح المفصل لابن عمرون، ت: محمد السيد عبده قيَّاسة، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " كلية اللغة العربية بالمنصورة.

٧٤- شرح المفصل لابن يعيش، ت: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى.
٧٥- شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري- المطبعة الكبرى – بولاق.
٧٦- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاد، ت: خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية - الكويت.
٧٧- شرح المكُّودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت: إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٧٨- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، ت: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب. النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧٩- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: خليل عمران المنصور، بيروت - دار الكتب العلمية.
٨٠- طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – الطبعة الثانية.
٨١- الغرَّة المخفية بشرح ألفية ابن معط لابن الخباز، ت: حامد محمد العبدلي – دار الأنبار - بغداد ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٨٢- الفصول الخمسون لابن معط، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان.
٨٣- فصيح ثعلب نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
٨٤- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي، ت: د. أسامة طه الرفاعي – مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٨٥- الفوائد والقواعد للثمانيني، ت: د. عبد الوهاب محمود الكحلة – مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٨٦- قواعد المطارحة في النحو لابن إياز النحوي، ت: د. يس أبو الهيجاء، ود. شريف عبد الكريم النجار وأ.د/ علي توفيق الحمد، دار الأمل – الأردن ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٨٧- كتاب إسفار الفصيح لثعلب، صنعه أبو سهل محمد الهروي، ت: د. أحمد قشاش، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٨٨- كتاب الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني، ت/ يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٨٩- الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية – بيروت.
٩٠- كتاب اللامات للزجاجي، ت: مازن المبارك – دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩١- كتاب اللمحة في شرح اللمحة للصايغ، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي- الجامعة الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٩٢- الكشاف للزمخشري، ت: مصطفى حسين، دار الريَّان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٩٣- كشف المشكل في النحو لحيدرة اليمني، ت: هادي عطية – بغداد ١٩٨٤م.
٩٤- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: غازي مختار طليمات – دار الفكر، بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٩٥- لسان العرب لابن منظور – دار صادر – بيروت.
٩٦- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، ت: هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٩٧- المبهج في تفسير أسماء ديوان الحماسة لابن جني، شرحه وعلق عليه: مروان العطية وشيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٩٨- مجاز القرآن لأبي عبيدة، ت: محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي – القاهرة ١٣٩١هـ.
٩٩- المحتسب لابن جني، ت: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي ١٣٨٦هـ.
١٠٠- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠١- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد - تحقيق محمد حسن الياسين –

الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠٢- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، ت: علي حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٠٣- مسائل خلافية في النحو للعكبرى، ت: محمد خير الحلواني – بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٠٤- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، ت: شيخ الراشد- إحياء التراث العربي، دمشق ١٩٨٦م.
١٠٥- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد – مطبعة المدني – القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ٢٠٠٤م.
١٠٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: محمد كامل بركات، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٠٧- المصباح المنير لأبي العباس الفيومي – دار المعارف.
١٠٨- معاني القرآن للأخفش، ت: د. فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - ١٩٨١م.
١٠٩- معاني القرآن للفراء، ت: د. عبد الفتاح شلبي – دار السرور.
١١٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب – بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١١١- معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق الشيخ بيت الله بيات - مؤسسة النصر الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١١٢- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٩٧م.
١١٣- مغني اللبيب لابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية – بيروت- لبنان – ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١١٤- مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني، ت: صفوان عدنان - دار القلم، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١٥- المفضل في شرح المفصل للسخاوي، ت: د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة – عمان - الطبعة الثانية.
١١٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت: عبد الحميد

قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠١٧م.
١١٧- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان.
١١٨- المقتضب للمبرد، ت. أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة – لجنة إحياء التراث الإسلامي – الطبعة الثانية.
١١٩- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري – الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١٢٠- الممتع في التصريف لابن عصفور، ت: فخر الدين قباوة، دار المعرفة – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢١- المنصف لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
١٢٢- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي، ت أ.د/ علي محمد فاخر، وأ.د/ أحمد محمد السوداني، وأ.د/ عبد العزيز محمد فاخر - دار الطباعة المحمدية - الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.
١٢٣- موسوعة علوم اللغة العربية لإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٢٤- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ت: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
١٢٥- النحو الوافي لعباس حسن – دار المعارف – الطبعة السابعة.
١٢٦- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أَشْرَفَ علي تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الفكر.
١٢٧- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيَّان الأندلسي، ت: د.عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٢٨- همع الهوامع في شرح الجوامع للسيوطي، ت: أحمد شمس الدين - دار الكتب – الطبعة الأولى.

***

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	١٤٩٦
التمهيد.	١٤٩٧
المبحث الأول: الوسَطِيَّـــة بين المعرب والمبني.	١٥٠٢
المبحث الثاني: الوسَطِيَّـــة بين النكرة والمعرفة.	١٥٣٣
المبحث الثالث: الوسَطِيَّـــة بين التعدِّي واللزوم.	١٥٤٩
المبحث الرابع: الوسَطِيَّـــة بين الوصل والوقف.	١٥٥٨
المبحث الخامس: الوسَطِيَّـــة في أبواب متفرقة.	١٥٦٥
الخاتمـة .	١٥٧٧
فهرس الآيات القرآنية	١٥٨٢
فهرس الأحاديث النبوية	١٥٨٣
فهرس الأبيات الشعرية	١٥٨٤
ثبت المصادر والمراجع	١٥٨٥
فهرس الموضوعات	١٥٩٤